مجلة الشروق للعلوم التجارية
ISSN: 1687/8523
Online :2682-356X
2007/12870
sjcs@sha.edu.eg
https://sjcs.sha.edu.eg/index.php : موقع المجلة
الترقيم الدولي
ترقيم دولي الكتروني
رقم الايداع بدار الكتب المصرية
البريد الالكتروني
SH. A.
إكاديمية الشروق
عضو اتحاد الجامعات العربية
المعهد العالي للحاسبات وتكنولوجيا المعلومات

"تعزيز الشمول المالى فى قطاع التأمين واثره على الاداء المالى لشركات التأمين المصرية"

د. محمد رفعت حامد إسماعيل
مدرس بقسم الأساليب الكمية
كلية التجارة – جامعة سوهاج
m.refaet2008@gmail.com

كلمات مفتاحية :
الشمول المالى - قطاع التأمين - الاداء المالي

التوثيق المقترح وفقا لنظام APA :

إسماعيل ، محمد رفعت حامد (٢٠٢٤)، "تعزيز الشمول المالى فى قطاع التأمين واثره على الاداء المالى لشركات التأمين المصرية"، مجلة الشروق للعلوم التجارية، العدد السادس عشر، المعهد العالى للحاسبات وتكنولوجيا المعلومات، أكاديمية الشروق، ص ٢١٧ – ٢٦٤.

تعزيز الشمول المالى فى قطاع التأمين واثره على الاداء المالى لشركات التأمين المصرية

مستخلص

تهدف هذه الدراسة الى تحديد معوقات تطبيق الشمول المالى فى قطاع التأمين المصرى والتعرف على أفضل الممارسات التى تساعد متخذى القرار على تعزيزه، ايضاً تحديد أثر الشمول المالى بأبعاده المختلفة (معدل انتشار التأمين، العمق المالي، معدل الوصول، جودة الخدمة) على الاداء المالى لقطاع التأمين. وتم تطبيق الدراسة على سلسة زمنية مقداراها ٢٠ سنة من ٢٠٠٣ حتى ٢٠٢٢ باستخدام نموذج الانحدار المتعدد الهرمى وتم التوصل الى النموذج التالى الذى يعبر عن العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة:

$$\mathbf{PROF_i} = -9120699.2+4173166.6\ \mathbf{IPR_i}+2996600.7\ \mathbf{FD_i}+201040.9\ \mathbf{AIPR_i}+\varepsilon_i$$

وتوصلت الدراسة الى وجود تأثير ذات دلالة احصائية بين ابعاد الشمول المالى (معدل انتشار التأمين، العمق المالي، معدل الوصول) والاداء المالي، وعدم وجود تأثير ذات إحصائية لجودة الخدمة على الاداء المالي، حيث بلغت قيمة معامل التحديد R2 = 0.961 وبلغت قيمة معنوية النموذج المقترح Sig. F = 0.00، مما يدل على ان المتغيرات المستقلة تفسر 96% من التغير فى المتغير التابع. ايضاً تشير نتائج الدراسة الى ان هنالك انخفاض ملحوظ فى مؤشرات الشمول المالى مقارنة بالمتوسطات العالمية بالرغم من التحسن فى السنوات الاخيرة الا انها مازالت تحتاج الى مزيد من الاجراءات التحفيزية التى يمكن من خلالها تعزيز الشمول المالى وهو ما انتهت الية الدراسة فى توصياتها.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، قطاع التأمين، الاداء المالي

Enhancing financial inclusion in the insurance sector and its impact on the financial performance of Egyptian insurance companies

Abstract

This study aims to identify the obstacles to implementing financial inclusion in the Egyptian insurance sector and identify the best practices that help decision makers to enhance it. It also aims to determine the impact of financial **inclusion** with its various dimensions (insurance penetration rate, financial depth, access rate, quality of service) on the financial performance of the insurance sector. The study was applied to a time series of 20 years from 2003 to 2022 using a hierarchical multiple regression model, and the following model was reached that expresses the relationship between the dependent variable and the independent variables:

$$\mathbf{PROF_i} = -9120699.2 + 4173166.6\ \mathbf{IPR_i} + 2996600.7\ \mathbf{FD_i} + 201040.9\ \mathbf{AIPR_i} + \varepsilon_i$$

The results of the study indicate that there is a statistically significant effect between the dimensions of financial inclusion (insurance penetration rate, **financial** depth, access rate) and financial performance, and there is no statistically significant effect of service quality on financial performance, where The value of the coefficient of determination ($R^2 = 0.961$), and the significance value of the proposed model (Sig. F = 0.00), which indicates that the independent variables explain 96% of the variation in the dependent variable, also indicates There is a noticeable decline in financial inclusion indicators compared to global averages, despite the improvement in recent years, but it still requires more motivational procedures through which financial inclusion can be enhanced, which the study concluded in its recommendations.

Keywords: Financial Inclusion, Insurance Sector, Financial Performance.

١/ الاطار العام للبحث

١/١ مقدمة:

أصبح الاهتمام بالشمول المالى أمر بالغ الاهمية بالنسبة للمنظمات الحكومية والهيئات المالية الرقابية ولا سيما البنوك وشركات التأمين، ويعود هذا الاهتمام إلى الأثر البارز لتأثيره فى تشجيع النمو الاجتماعى والاقتصادى لبلد او منطقة ما. ولذلك فقد أصبح الشمول المالى من أهم الموضوعات التى تحظى بمزيد من الاهتمام فى الآونة الأخيرة مصرياً وعالمياً.

ويهدف الشمول المالى الى تسهيل وصول مختلف شرائح المجتمع إلى المنتجات والخدمات المالية الرسمية. ويتم تحقيق ذلك من خلال تقديم هذه المنتجات والخدمات بأسعار عادلة ومعقولة وشفافة ، بدلاً من الاعتماد على القنوات المالية غير الرسمية للوصول إليها.

وقد ثَبت أن هناك علاقة وثيقة بين الشمول المالى والاستقرار المالى (فلاق صليحة و حمدى معمر، ٢٠١٩)، فمن الصعب تصور استمرار الاستقرار المالى بينما لا تزال هناك نسبة كبيرة من السكان أو المؤسسات مستبعدة مالياً من النظام الاقتصادى مثل سكان الريف والفقراء والمؤسسات متناهية الصغر أو تلك العاملة بالقطاع غير الرسمي، علاوةً على ذلك، فإن القطاع المالى الشامل لديه القدرة على تعزيز الاستقرار الاقتصادى الذى يعتبر عنصراً أساسياً فى تحقيق الاستقرار المالي، الأمر الذى يؤثر بشكل إيجابى على معدل التضخم وأسعار العائد، كما ينعكس ما سبق على إتاحة الخدمات المالية وجعلها فى متناول الشرائح الفقيرة والمهمشة.

وتلعب صناعة التأمين دورًا أساسيًا فى إدارة المخاطر وتوفير الأمان المالى للأفراد والشركات. ومع ذلك، لا تزال هناك فجوة كبيرة فى الوصول إلى خدمات التأمين، لا سيما بين الشرائح السكانية المهمشة والتى تعانى من نقص فى تلك الخدمات. تركز هذه الدراسة على العلاقة بين الشمول المالى وصناعة التأمين، بهدف تسليط الضوء على إمكانيات تعزيز هذا العلاقة، وذلك ليس فقط لسد الفجوة الموجودة، ولكن أيضًا للمساهمة فى تعزيز الاداء المالى شركات التأمين.

ويعتبر الشمول المالى أحد ركائز النمو الاقتصادي، من خلال دمج الاقتصاد غير الرسمى للأفراد والمؤسسات داخل الهيكل الاقتصادى الرسمى للدولة، ويضمن تطور الخدمة التى تقدمها المؤسسات المالية المدرجة فى نطاقه لتوافر عنصر التنافسية بين المؤسسات، كما يساعد على رفع مستوى المعيشة داخل الدولة وانخفاض معدلات الفقر من خلال احتوائه شرائح معينة داخل المجتمع كالفقراء ومحدودى الدخل والمرأة والشباب والأطفال وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.

٢/١ الدراسات السابقة:

هناك دراسات كثيرة تناولت موضوع الشمول المالى من ابعاد مختلفة وفى بيئات مختلفة، ولكن معظم هذه الدراسات ركزت على تأثيره على المؤسسات المصرفية ومنها من تعرض لدور الشمول المالى فى تحقيق الاستقرار الاقتصادى والتنمية المستدامة، ومنها من تعرض لأبعاد الشمول المالى ومؤشرات قياسه، وتعرضت دراسات قليلة لعلاقة الشمول المالى بقطاع التأمين، وفيما يلى نتعرض لبعض هذه الدراسات.

حيث كان الهدف الاساسى من دراسة (Lisa Chauvet, Luc Jacolin, 2017) توضيح تأثير الشمول المالى وتركز البنوك (هيكل السوق المصرفي) على اداء الشركات فى البلدان النامية. وسلطت الدراسة الضوء على الدور الذى يلعبه الشمول المالى (مدى وصول الشركات او الافراد الى المنتجات والخدمات المالية) بالإضافة الى قدرة هذه الاطراف فى الحصول على التمويل من خلال كثافة فروع البنك وعدد اجهزة الصراف الآلى او استخدام الهواتف المحمولة كوكيل للخدمات المصرفية عبر الهاتف وتوصلت الدراسة الى وجود تأثير ايجابى للشمول المالى على نمو الشركة وزيادة الربحية ولا سيما فى الدول ذات الدخل المنخفض. وان المنافسة المصرفية تضخم هذا التأثير، وهذا التفاعل الايجابى بين الشمول المالى والمنافسة المصرفية يشير الى انهما قد يكونان متكاملين. بينما سعت دراسة (Olaniyi Evans, 2018) الى معرفة العلاقة بين استخدام الانترنت واجهزة الهاتف المحمولة وتعزيز مستوى الشمول المالى فى الدول الافريقية، وطبقت الدراسة على ٤٤ دولة خلال المدة الممتدة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٦. وتشير نتائج الدراسة إلى أن استخدام

الانترنت واجهزة الهاتف المحمولة لها علاقة إيجابية كبيرة مع مستوى الشمول المالي، وهذا يدل على أن زيادة معدلات استخدام شبكة الانترنت والهواتف المحمولة يرتبط بزيادة مستوى الشمول المالي. كما اظهر الدراسة أيضًا أن عوامل الاقتصاد الكلى مثل تكوين رأس المال، والالتحاق بالتعليم الابتدائي، والائتمان المصرفي، والنقود الواسعة، والنمو السكاني، والتحويلات، ومعدل الفائدة فضلاً عن العوامل المؤسسية مثل الجودة التنظيمية هى عوامل أساسية مهمة للإدماج المالى فى أفريقيا. واهتمت دراسة (Sydney Chikalipah, 2017) بتحديد المعوقات الرئيسية الخاصة بالشمول المالى فى قارة إفريقيا، بالاعتماد على بيانات البنك الدولى عام ٢٠١٤. وطبقت الدراسة على ٢٠ دولة افريقية. وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الجهل ونقص التعليم هو المعوق الاساسى للشمول المالى فى الدول التى تم مسحها، ايضاً توفر نتائج الدراسة معلومات تساعد المؤسسات الحكومية والمنظمات الدولية فى تدعيم وتعزيز استراتيجيات الشمول المالى فى هذه الدول. بالإضافة إلى أنها توصلت الى أن تعزيز مستويات المعرفة والقراءة والكتابة فى دولة ما يساعد هذه الدول بشكل كبير فى بناء مجتمعات على قدر مرتفع من الشمول المالي. من جانب آخر هدفت دراسة (Abdulmalik Tope, 2019) الى فحص تأثير الشمول المالى على اداء الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم فى نيجيريا من خلا الابعاد المختلفة المتمثلة فى العمق المالي، وسعر الاقراض، ومعدل الاقراض، ومعدل الايداع المصرفي. وكشفت نتائج الدراسة عن وجود علاقة ايجابية معنوية لأداء الشركات الصغيرة والمتوسطة عند مستوى معنوية ٠.٠٥ مع متغير معدل الاقراض ومعدل الايداع المصرفي. وعلاقة سلبية معنوية مع متغير العمق المالى وسعر الاقراض. واوصت الدراسة بأن تضع حكومة نيجيريا سياسات الشمول المالى المناسبة التى تمكن الشركات الصغيرة والمتوسطة من الوصول بسهولة الى التمويل وتسهيلات القروض بتكلفة منخفضة. بينما تناولت دراسة (كركار مليكة، ٢٠١٩) توضيح دور الشمول المالى فى تحقيق الاستقرار الاقتصادى وبيان اثره على تحقيق وتعزيز الاستقرار المالي، وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة طردية بين الشمول المالى وتحقيق الاستقرار المالي. واوصت بأهمية ادراج الشمول المالى كهدف استراتيجى للحكومات والجهات الرقابية مع ضرورة تحقيق التكامل بين الاستقرار المالى والنزاهة المالية والحماية المالية للمستهلك والاهتمام بنظم الدفع الالكترونية والاستفادة من التطور من الخدمات

والمنتجات المالية من خلال تطبيقات الهاتف المحمول لتحقيق مرونة المدفوعات بين الافراد والحكومات. واما دراسة (الخواجة و الكلزه، ٢٠٢٠) فقد تناولت دور قواعد البيانات الاحصائية فى معالجة الشمول المالى للعدالة الاجتماعية من خلال تناول ظاهرة الباعة الجائلين باعتبارها ممثلة للاقتصاد غير الرسمي. ومن أهم ما توصلت له هذه الدراسة وجود ارتباط طردى قوى بين ابعاد الشمول المالى وتحقيق العدالة الاجتماعية وخاصة بين الباعة الجائلين. كما يوجد ارتباط طردى قوى بين ابعاد الشمول المالى وبين الوصول للخدمات المالية. ومن أهم ما اوصت به الدراسة ان التكنولوجيا الرقمية لا تكفى بمفردها لزيادة الشمول المالى وبالتبعية تحقيق العدالة الاجتماعية، ولضمان استفادة الاشخاص من الخدمات المالية الرقمية يلزم توافر نظام متطور للمدفوعات، وبنية تحتية مادية جيدة، واجراءات وقائية صارمة لحماية المستهلك، وتصميم الخدمات المالية الرقمية بحيث تلبى احتياجات الفئات المحرومة مثل الفقراء وغير المتعلمين. وتهدف دراسة (سعيدى صبيرة، فلاق صليحة،٢٠٢١) لإبراز دور الذكاء الاصطناعى فى تعزيز الشمول المالي، من خلال عرض تجربة مجمع أكسا الفرنسي، ولقد توصلت الدراسة لكون توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعى فى مختلف أنشطة شركات التأمين لها دور هام فى توفير خدمات تأمينية تتسم بالجودة والتنوع، وفى نفس الوقت تتميز بالسرعة وهى تتناسب مع جميع فئات المجتمع، وبهذا تتمكن شركات التأمين بفضل توظيفات ذكاء الأعمال من التنبؤ واتخاذ القرارات التى تساهم فى تطوير خدماتها التأمينية واستقطاب الكثير من العملاء وتعزيز الشمول المالي. كما ان دراسة (دراجى انيس، مطرف عواطف، ٢٠٢١) استهدفت قياس مدى مساهمة شركات التأمين فى تعزيز الشمول المالى فى الجزائر من خلال دراسة حالة شركة تأمين المحروقات، وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة معنوية بين متغيرات الدراسة، إلا ان مساهمة قطاع التأمين فى تعزيز الشمول المالى فى الجزائر ضعيفة وهذا يرجع الى عدة عوامل بعضها يرتبط مباشرة بالنشاط التأمينى والبعض الاخر يعود لأسباب خارجية لا يمكن لشركات التأمين التحكم فيها. وأوصت الدراسة ببعض الاقتراحات التى تعزز قطاع التامين بما ينعكس ايجابياً على الشمول المالى مثل زيادة القدرة التسويقية من خلال تعزيز الشبكة التجارية لشركات التأمين غى مناطق جغرافية متعددة، والاهتمام بعملية ادارة المطالبات التى تعزز ثقة الزبون فى شركة التأمين وتؤثر ايجابيا على مستوى رضاه. علاوة على زيادة القدرة

الابتكارية لشركات التأمين من خلال التعاقد مع شركات مبتكرة فى مجال التكنولوجيا تمكنها من استقطاب فئات اوسع. وسعت دراسة (صديق، ٢٠٢٢) الى قياس تأثير الشمول المالى على الاداء المالى المصرفى والذى يمثله مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفى المصرى خلال الفترة الزمنية (٢٠٢٠ – ٢٠١١). وأظهرت الدراسة تأثير معنوى فى الاتجاه الايجابى لمؤشرات الشمول المالى كمتغيرات مستقلة على الربحية كمتغير تابع. وأظهرت وجود تأثير معنوى سلبى لمؤشرات الشمول المالى على السيولة كمتغير تابع. فى حين ركزت دراسة (قاسى يسمينة، مزيان توفيق، ٢٠٢٢) على ابراز دور الشمول المالى فى تحقيق الاستقرار الاقتصادى ودعم فرص تحقيق التنمية المستدامة. من خلال التطرق الى دراسة مؤشرات الشمول المالي، علاوة على تقييم واقع الشمول المالى فى الدول العربية بالاعتماد على المؤشرات المالية التى تساعد على تحقيقه والمتمثلة فى مؤشر الادخار ومؤشر الاقراض ومؤشر استخدام الحسابات فى المؤسسات الرسمية. ومن أهم ما توصلت اليه الدراسة تصور صورة شاملة عن واقع واحتياجات تعزيز الشمول المالى فى الدول العربية للارتقاء بمؤشرات الشمول المالى وتحسينها من خلال تعزيز الوصول الى التمويل والخدمات المالية فى الدول العربية. وأوصت الدراسة بضرورة الاستفادة من الخبرات الدولية الناجحة فى مجال الشمول المالى والاستخدام الافضل لتكنولوجيا المعلومات من اجل خلق خدمات مالية ترضى العملاء وتحقق ربحية للمؤسسة المالية.

ومن خلال مراجعة الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث يتضح ما يلي:

- قلة الدراسات التى تناولت الشمول المالى فى قطاع التأمين.
- ركزت معظم الدراسات على قياس تأثير الشمول المالى على الاداء المالى فى القطاع المصرفى ولم تتطرق الى تأثيره على قطاع التأمين باعتبار جزء من القطاع المالى (غير المصرفي).
- تطرقت بعض الدراسات الى معوقات تطبيق الشمول المالى فى القطاع المصرفى ولم تتطرق الى قطاع التأمين.

٣/١ توصيف المشكلة:

على الرغم من التقدم السريع الذى يشهده قطاع التأمين على مستوى العالم، الا انه لا يزال هناك العديد من المصريين، وخاصة أولئك الذين يعيشون فى المجتمعات ذات الدخل المنخفض والمعزولة جغرافيا، يفتقرون إلى الوصول الكافى إلى منتجات وخدمات التأمين. وهذا يحد من قدرتهم على حماية أنفسهم من المخاطر المالية والمشاركة الكاملة فى الأنشطة الاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك، قد تفقد شركات التأمين تدفقات إيرادات كبيرة بسبب عدم الاستفادة من هذه الأسواق غير المستغلة.

وتشير تقارير البنك الدولى كما هو موضح بالجدول التالى الى ان مصر تعانى من انخفاض فى مؤشرات الشمول المالى بها كالإتاحة المالية والاستخدام المالى وهو ما ينعكس سلباً على الاستقرار المالى وتعزيز البنية المالية التحتية.

جدول (١)

ترتيب بعض دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا حسب مؤشر الشمول المالي(*) لسنة ٢٠٢١

الدولة	مؤشر الشمول المالى %	الترتيب
قطر	87.16	١
الامارات	85.74	٢
الكويت	79.43	3
السعودية	74.32	4
الاردن	47.12	5
المغرب	44.37	6
الجزائر	44.1	7
ليبيا	38.24	8
تونس	36.85	9
فلسطين	33.64	10
مصر	27.44	11
لبنان	20.7	12
العراق	18.57	13

المصدر: تقرير البنك الدولى لعام ٢٠٢١ من خلال الرابط:

https://www.worldbank.org/en/publication/globalfindex/Data

(*) تم حساب هذا المؤشر بناءاً على عدة موضوعات مثل ملكية الحسابات، والمدفوعات، والادخار، والائتمان، والتأمين.

وباستقراء بيانات البنك الدولى كما هو موضح بالجدول المقابل نجد انها تشير الى ان الحصول على الخدمات المالية بما فيها التأمين يبدو دون مستواه ولا يتناسب مع مكانة مصر ورؤية مصر ٢٠٣٠ التى تسعى الى تحقيق مبادئ وأهداف التنمية المستدامة فى كل المجالات حيث تحل المرتبة ال ١١ من بين 13 دولة عربية، وتتمثل مشكلة الدراسة فى الكشف عن الاستراتيجيات التى تسد هذه الفجوة فى قطاع التأمين وتعود بالنفع على العملاء وشركات التأمين على حد سواء. وذلك من خلال تعزيز الشمول المالى فى هذا القطاع ومعرفة اثره على اداءه المالي. والذى اضحى ليس مجرد وسيلة لتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات الأساسية، بل هو أيضًا وسيلة لتعزيز الاداء المالى وتعظيم ربحية شركات التأمين، لاسيما فى الوقت الراهن وتعاظم دور التكنولوجيا المالية والرقمنة واستخدامها فى تقديم الخدمات المالية ومحاولة الاستفادة منها اقصى استفادة ممكنة.

١/٤ هدف البحث:

يهدف هذا البحث الى ما يلي:

١/٤/١ تحديد اسباب معوقات تطبيق الشمول المالى فى قطاع التأمين.

٢/٤/١ التعرف على آليات وأفضل الممارسات لتعزيز الشمول المالى فى قطاع التأمين.

٣/٤/١ تحليل مؤشرات قياس الشمول المالي، لتحسين وصول واستخدام الخدمات المالية من قبل شريحة أكبر من المواطنين سواء أفراد أو منشآت، وجذب المستبعدين إلى النظام المالى الرسمي.

٤/٤/١ التعرف على شكل العلاقة وتحديد أثر الشمول المالى بأبعاده المختلفة على الاداء المالى لقطاع التأمين فى مصر.

١/٥ أهميه البحث:

تأتى أهمية البحث من خلال ما يلي:

تعزيز الشمول المالى فى قطاع التأمين ومعالجة الاقصاء المالى لبعض الفئات الفقيرة ومنخفضة المستوى التعليمى والمنعزلة جغرافياً، يمكن أن يكون له فوائد بعيدة المدى.

فبالنسبة للمستهلكين: فهو يوفر شبكة أمان ضد الأحداث غير المتوقعة، ويعزز المرونة والاستقرار المالي.

وبالنسبة لشركات التأمين: تستطيع شركات التأمين تعويض نقص الفروع ومدى التغطية الجغرافية وتوسيع قاعدة عملائها وتنويعها، وتعزيز وسائل ادارة الخطر، وتحسين الأداء المالى الإجمالي.

وبالنسبة للاقتصاد القومي: تحول الافراد من القطاع المالى غير الرسمى الى القطاع الرسمى ومد مظلة الحماية التأمينية لهذه الفئة من المجتمع كل ذلك يعود على بالإيجاب على الاقتصاد ككل من خلال المحافظة على المشروعات الاقتصادية من المخاطر التى تتعرض لها من جانب، وتخفيف حزمة الحماية الاجتماعية التى تقوم بها الدولة للأفراد التى تكون خارج مظلة الحماية التأمينية .

٦/١ فروض البحث :

من خلال الدراسة التطبيقية سوف يقوم الباحث باختبار صحة الفروض التالية:

١/٦/١ الفرضية الأولى:

H_0: لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين ابعاد / مؤشرات الشمول المالى والاداء المالى لقطاع التأمين فى مصر.

H_1: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين ابعاد / مؤشرات الشمول المالى والاداء المالى لقطاع التأمين فى مصر.

٢/٦/١ الفرضية الثانية:

H_0: لا يوجد تأثير ذات دلالة احصائية بين الشمول المالى بأبعاده المختلفة (معدل انتشار التأمين، العمق المالي، معدل الوصول، جودة الخدمة) والاداء المالى لقطاع التأمين فى مصر.

H_1: يوجد تأثير ذات دلالة احصائية بين الشمول المالى بأبعاده المختلفة (معدل انتشار التأمين، العمق المالي، معدل الوصول، جودة الخدمة) والاداء المالى لقطاع التأمين فى مصر.

١/٧ أسلوب الدراسة:

سوف تعتمد الدراسة على استخدام أسلوب الدراسة النظرية والدراسة التطبيقية على النحو التالي:

١/٧/١ الدراسة النظرية:

حيث يعتمد الباحث فى الجزء النظرى للدراسة على الادبيات المنشورة حول موضوع البحث سواء فى الكتب او الدوريات او الرسائل العلمية العربية منها والاجنبية وكذلك التقارير المتعلقة بنشاط سوق التأمين، بهدف تحديد مشكلة البحث وصياغة الإطار النظرى للدراسة.

٢/٧/١ الدراسة التطبيقية:

تتمثل فى جمع البيانات الاحصائية اللازمة للتحقق من صحة فروض الدراسة وتحقيق اهدافها. وتحليلها باستخدام اسلوب تحليل الانحدار المتعدد الهرمى لدراسة العلاقة بين ابعاد الشمول المالى والاداء المالى لقطاع التأمين.

٨/١ حدود الدراسة:

١/٨/١ حدود مكانية: سوف يتم تطبيق الدراسة على سوق التأمين المصرى بكافة قطاعته، قطاع الاعمال العام والقطاع الخاص والقطاع الاجنبي.

٢/٨/١ حدود زمانية: تمتد فترة الدراسة من خلال سلسلة زمنية مقدارها ٢٠ سنة تبدأ من عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ حتى عام ٢٠٢١/٢٠٢٢ من خلال الاعتماد على البيانات المنشورة بالكتاب الإحصائى السنوى عن نشاط سوق التأمين المصرى الصادر عن هيئة الرقابة المالية والتقرير السنوى الصادر عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء.

٩/١ مصطلحات الدراسة:

الاقصاء المالى Financial Exclusion: هو مصطلح يشير إلى حالة عدم توفر الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية والضرورية للأفراد والشركات، مثل الحسابات المصرفية، والقروض، وخدمات التأمين. ويؤثر سلبًا على الأفراد والمجتمعات بسبب صعوبة الوصول للتمويل وعدم القدرة على التوفير والاستثمار وعدم الحماية من المخاطر.

التكنولوجيا المالية FinTech: تشير إلى استخدام التكنولوجيا الحديثة لتقديم وتحسين الخدمات المالية بشكل أكثر فعالية واقل تكلفة من الطرق التقليدية. تجمع بين مجالى التكنولوجيا والمال لتحقيق تحسينات وابتكارات فى تقديم الخدمات المالية والتجارية، وبالنظر إلى قطاع التأمين، يمكن تطبيق التكنولوجيا المالية فى عدة مجالات مثل (تقديم خدمة متميزة، سواء عبر تطبيقات الهواتف المحمولة أو منصات الويب، مما يجعل عمليات شراء الوثائق أكثر سهولة وسلاسة - تحسين عمليات المطالبات - التقدير الدقيق للمخاطر من خلال استخدام البيانات الضخمة وتقنيات الذكاء الاصطناعى - الدفع الإلكترونى والتحويلات المالية)

العولمة المالية Financial Globalization : تبادل الأموال والأصول والخدمات المالية بين البلدان المختلفة، ويتم تحقيق هذا التفاعل من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وسوق الصرف الأجنبي، وتداول الأسهم والسندات عبر الحدود، وتداول السلع والعقود المالية الدولية، وتبادل الخدمات المالية مثل التأمين والخدمات المصرفية.

الامية المالية Financial Illiteracy: تشير الأمية المالية إلى نقص المعرفة والفهم حول المفاهيم المالية الأساسية بين الأفراد. ويعنى عدم امتلاك المهارات اللازمة لإدارة الشؤون المالية الشخصية، واتخاذ قرارات مالية مستنيرة، وصعوبة فى إدارة الديون.

النزاهة المالية Financial Integrity: هى مبدأ أساسى فى ضمان وجود نظام مالى مستقر وجدير بالثقة. وهى تنطوى على الحفاظ على الشفافية، والالتزام بالمعايير القانونية والتنظيمية، وتقليل الممارسات المالية غير الأخلاقية مثل مخاطر الاحتيال المالى والاختلاس وسوء الإدارة.

الحماية المالية Financial Protection: تشير الحماية المالية إلى حماية الأفراد والأسر والشركات والمجتمعات من مختلف المخاطر المالية وتوفير شبكة أمان تساعد الأفراد والكيانات فى الحفاظ على استقرارهم المالى ورفاهيتهم فى مواجهة الشدائد، وهو ينطوى على وجود ممارسات مناسبة للتأمين والادخار والاستثمارات وإدارة المخاطر للتخفيف من الآثار المالية السلبية المحتملة للأحداث غير المتوقعة التى قد تؤدى إلى ضائقة مالية.

الاستقرار المالى Financial Stability: يشير الاستقرار المالى إلى الحالة التى يستطيع فيها النظام المالى تحمل الصدمات الاقتصادية والازمات وظروف عدم التأكد دون التعرض لاضطرابات أو تقلبات كبيرة. وهى تنطوى على الحفاظ على التوازن بين الأصول والالتزامات والدخل والمصروفات لضمان الاستدامة على المدى الطويل والقدرة على الوفاء بالالتزامات المالية، ويشمل بعض الجوانب مثل (الملاءة المالية والسيولة وادارة المخاطر والاحتياطيات والمخصصات وغيرها).

البنية التحتية المالية Financial Infrastructure: البنية التحتية المالية تشير إلى الأنظمة والعمليات والمرافق والتقنيات التى تدعم وتمكن من تقديم الخدمات المالية واستخدامها بسهولة وأمان وبشكل مستدام.

٢/ الشمول المالى فى قطاع التأمين وسُبل تعزيزه

٢/١ مقدمة:

بدأت محاولات تحقيق الشمول المالى فى مصر بنهاية الثمانينيات ومطلع التسعينيات تزامناً مع برامج الخصخصة والتقشف من خلال محاولات دمج العاطلين أو العاملين فى القطاع غير الرسمى الذين يقومون بوظائف ذات مردود ضعيف وإنتاجية متدنية فى القطاع الرسمي. بدءًا بالبرامج المقدمة من الصندوق الاجتماعى للتنمية مرورًا بالبرامج التى تقدمها المنظمات غير الحكومية التى تعطى قروض ميسرة للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، غير ان الاهتمام الحقيقى الدولى بالشمول المالى تنامى اعقاب الازمة المالية العالمية فى بداية عام ٢٠٠٨ وما ترتب عليها من مشاكل فى الديون والتى اعتبرت المؤسسات المالية (بنوك وشركات تأمين) متسبب رئيسى فى الازمة، مما دفع هذه المؤسسات لتبنى استراتيجية وطنية للشمول المالي. (دراجى انيس، مطرف عواطف، ٢٠٢١)

ويتضمن الشمول المالى زيادة أدوات الدفع الإلكترونى سواء الدفع من خلال الموبايل أو كروت الائتمان أو التحويلات الإلكترونية بهدف خلق منظومة تبعد الناس عن التعاملات بالنقود الورقية، وتحقيق منظومة إلكترونية تتحكم فى كل التعاملات، بالإضافة إلى زيادة عدد عملاء البنوك، وهو ما يمكن تحقيقه بعدة أدوات مثل تشجيع الشركات المتوسطة

والصغيرة لفتح حسابات الموظفين، وكذلك تعزيز التوعية المالية ومحو الامية المالية للأفراد لتستفيد أكثر من تعاملاتها المصرفية، تحويل صرف المعاشات والمرتبات من البنوك كمثال من الأدوات التى لجأت إليها الحكومة، اصدار وثائق تأمين تقدم الحماية التأمينية بتكلفة منخفضة لتشمل فئات كانت تعانى من الحرمان التأمينى مثل وثيقة أمان المصريين التى تستهدف فى الاساس فئة العمالة الموسمية.

وفى فبراير ٢٠١٧ أصدر رئيس الجمهورية قراراً بإنشاء المجلس القومى للمدفوعات، والذى يهدف الى خفض استخدام النقود خارج القطاع المصرفي، ايضاً دعم وتحفيز وسائل الدفع الإلكترونية، وأطلق البنك المركزى حملة إعلانية لخدمة تحويل التى تهدف الى زيادة التعامل بإستخدام وسائل الدفع الإلكترونى عن طريق الهاتف المحمول، وتسمح بتحويل الأموال عبر البنوك والمحمول ودمج أكبر عدد من الافراد فى النظام المصرفي، وضم القطاع غير الرسمى إلى القطاع الرسمي، وتخفيض تكلفة انتقال الأموال، وزيادة الحصيلة الضريبية، طبقًا لما جاء فى القرار.

ايضاً قدم البنك المركزى مبادرة بهدف دعم الشمول المالى من خلال تقديم تمويل للمشروعات الصغيرة المتوسطة، فى بداية عام ٢٠١٦، بمبلغ ٢٠٠ مليار جنيه بفائدة متناقصة ٥ % للمشروعات الصغيرة، وبفائدة متناقصة ٧ % للمشروعات المتوسطة لتمويل القطاع الزراعى والقطاع الصناعي، وبفائدة متناقصة ١٢ % لتمويل رأس المال العامل بالمشروعات الصناعية والزراعية والطاقة المتجددة. (غلاب، هاشم، ٢٠٢١)

٢/٢ مفهوم الشمول المالي:

قد حظى الشمول المالى بتعريفات كثيرة من المؤسسات الدولية المختلفة والافراد نذكر منها ما يلي:

مفهوم الشمول المالى وفقاً لتعريف البنك الدولى (The World Bank, 2022) يعنى أن الأفراد والشركات لديهم إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار معقولة تلبى احتياجاتهم (معاملات ومدفوعات، ومنتجات الادخار،

والتسهيلات الائتمانية، والقروض، وخدمات التأمين)، ويتم تقديمها بقدر من المسؤولية والاستدامة وبجودة عالية.

ووفقاً لتعريف جمعية الاكتواريين الدولية (International Actuarial Association, 2014) فإن الشمول المالى هو الشرط الذى يتمتع بموجبه جميع البالغين فى سن العمل بإمكانية الوصول الفعال إلى الائتمان والمدخرات والمدفوعات والتأمين من مقدمى الخدمات الرسميين. والتأمين الشامل غالبًا ما يشار إليه بشكل أكثر تحديدًا بالتأمين الأصغر، وهو مكون رئيسى للشمول المالى ويساهم فى الاستقرار المالي.

كما عرفته مجموعة العشرين وتحالف الشمول المال (AFI&G20) (*)بأنه مجموعة الإجراءات التى تطبقها المؤسسات الرقابية بهدف تعزيز وصول واستخدام جميع فئات المجتمع - بما فيهم الفئات المهمشة والميسورة- للخدمات والمنتجات المالية التى تتناسب مع احتياجاتهم ومتطلباتهم، وأن تقدم لهم بشكل عادل، وشفاف، واسعار معقولة.(المهدي، ٢٠٢٣)

ومن خلال التعريفات السابقة نلاحظ انها ركزت فى تعريف الشمول المالى على انه يشمل على العناصر التالية:

التوافر: الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية الرسمية واستخدامها بسهولة ويسر.
الملائمة: المنتجات والخدمات المالية الأكثر مناسبة/صلة بالعملاء.
المعقولية: القدرة على الدفع بأسعار مناسبة مقابل المنتجات والخدمات المالية.
الشفافية: الالتزام بالمعايير القانونية والتنظيمية، والبعد عن الممارسات المالية غير الأخلاقية.

ومما سبق يمكن وضع تعريف للشمول المالى فى قطاع التأمين أو ما يعرف بالشمول التأمينى Insurance Inclusive على انه "توفير الخدمات والمنتجات

(*) **مجموعة العشرين (G20):** هى مُنتدى دولى يجمع الحكومات ومُحافظى البنوك المركزية من ٢٠ دولة والاتحاد الأوروبي .تأسست المُنظمة عام 1999، وذلك بهدف مُناقشة السياسات المُتعلقة بتعزيز الاستقرار المالي الدولي، وأيضا مُعالجة القضايا التى تتجاوز مسؤوليات أى شخص.

تحالف الشمول المالى (AFI): هو شبكة من واضعى سياسات الشمول المالى مقرها الرئيسى فى كوالالمبور، ماليزيا، وقد تأسست فى عام ٢٠٠٨ كمشروع ممول من مؤسسة بيل وملينداغيتس & Bill Melinda Gatesوبدعم من هيئة المعونة الأسترالية . Au Said وتتمثل رسالته الأساسية فى تشجيع تبنى سياسات مالية شاملة فى الدول النامية، لمواجهة الفقر.

التأمينية التى تحتاجها الفئات الضعيفة مثل الأسر الريفية، والأسر الحضرية ذات الدخل المنخفض والمتوسط، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، بهدف توسيع مظلة الحماية التأمينية وتوفير شبكة أمان للأفراد والمجتمعات الضعيفة، ومساعدتهم على إدارة المخاطر والتعافى من الأحداث غير المتوقعة التى يمكن أن تؤدى إلى صعوبات مالية بين مختلف شرائح المجتمع ".

٣/٢ أهمية الشمول المالي:

يحظى الشمول المالى بأهمية كبيرة على المستوى الفردى والمجتمعى والاقتصادى لعدة أسباب: (سعيدى صبيرة، فلاق صليحة، ٢٠٢١) & (بن عيوش، حمو، ٢٠٢٣)

١/٣/٢ تعزيز النمو الاقتصادي: من خلال تمكين شرائح المجتمع المتنوعة من الاندماج فى النظام المالي، والوصول إلى الخدمات المالية مثل الخدمات المصرفية والائتمان والتأمين. وبالتالى يدعم نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويشجع الاستثمار فى مختلف الأنشطة الاقتصادية. وخلق فرص العمل وزيادة الإنتاجية.

٢/٣/٢ تعزيز الاستقرار المالي: يعمل الشمول المالى على تحسين استدامة المدخرات والاستثمارات الشخصية، وإدارة المخاطر المتوقعة بشكل أفضل مما يقلل من العواقب الاقتصادية السلبية الناجمة عن الصدمات المالية غير المتوقعة.

٣/٣/٢ الحد من الفقر وعدم المساواة: يتيح الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية مثل الادخار والائتمان والتأمين للأفراد المهمشين والمحرومين تحسين آفاقهم المالية ويقلل من مستويات الفقر وعدم المساواة الاقتصادية.

٤/٣/٢ تحسين الثقافة المالية: يعزز الشمول المالى الوعى المالى ومحو الأمية المالية، وتمكين الأفراد من اتخاذ قرارات مالية أكثر استنارة واستدامة.

٥/٣/٢ الحماية المالية المستهلك :غالبًا ما يأتى إطار الشمول المالى المنظم مع تدابير لحماية المستهلك، مما يضمن أن تكون المنتجات والخدمات المالية عادلة وشفافة وآمنة للمستخدمين

٦/٣/٢ الاستعداد للأزمات المالية: الأفراد المشمولون مالياً هم فى وضع أفضل للتعامل مع حالات الطوارئ والأزمات، وبالتالى تقليل العبء على أنظمة الدعم الاجتماعى فى أوقات الحاجة.

٤/٢ أبعاد/مؤشرات قياس الشمول المالى فى قطاع التأمين فى مصر:

توضح مؤشرات قياس الشمول المالى مدى قدرة قطاع التأمين على الاستقرار المالى ومدى قدرته على تقديم وتوصيل خدماته ومنتجاته الى مختلف شرائح المجتمع، من اجل المساهمة فى تحقيق التوازن الاجتماعى والنمو الاقتصادى للدولة، ولا يوجد اتفاق محدد من قبل الباحثين على تحديد ابعاد / مؤشرات محددة للشمول المالي، ويتناول الباحث ثلاث مؤشرات رئيسية هى العمق المالى والاتاحة المالية والاستخدام المالى يمكن من خلالها تشخيص حالة قطاع التأمين من زاوية الشمول المالى كما اوردتها دراسة (عبد القادر، ٢٠١٧) حيث تناولت هذه الدراسة مؤشرات قياس الشمول المالى فى القطاع المصرفي، ونتناول كل منها فى قطاع التأمين على النحو التالي:

١/٤/٢ العمق المالى لقطاع التأمين:

يشير العمق المالى لقطاع التأمين الى مدى مساهمة قطاع التأمين فى الناتج المحلى الاجمالي، وفى تكوين المدخرات المحلية والتى يتم استخدامها مرة اخرى فى القنوات الاستثمارية المختلفة ويمكن قياس ذلك من خلال اجمالى الاقساط منسوبة الى الناتج المحلى الاجمالي(*) GDB للاقتصاد المصرى وكلماً زاد قيمة مؤشر العمق المالى يدل على زيادة مساهمة قطاع التأمين فى الناتج المحلى الاجمالي، وتغلغل خدمات التأمين فى مختلف القطاعات الاقتصادية والذى يعد اهم الادوات التى تستخدم فى إدارة الاخطار التى تتعرض لها الاصول الاقتصادية من خلال توفير شبكة أمان مالى للأفراد والشركات ضد المخاطر والخسائر المختلفة وبالتالى يساعد على استقرار واستمرار هذه القطاعات الاقتصادية فى انشطتها.

(*) **يقصد به القيمة السوقية لكل السلع والخدمات النهائية التى يتم انتاجها فى السوق المحلى لبلد ما خلال فترة زمنية محددة.**

جدول رقم (٢) قياس العمق المالى لقطاع التأمين فى مصر خلال الفترة من ٢٠٠٣ الى ٢٠٢٢

السنة	اجمالى اقساط التأمين (بالألف)	الناتج المحلى الاجمالى GDB(بالمليار)	مؤشر العمق المالي
٣/٢٠٠٢٢٠٠	57 2974	391.6	%0.76
٤/٢٠٠٣٢٠٠	3950441	20.2	%0.94
2004/2005	4410332	538.5	%0.82
2005/2006	4737663	617.7	%0.77
2006/2007	56517 5	744.8	0.79%
2007/2008	7761847	895.5	0.87%
2008/2009	8186499	1042.2	0.79%
2009/2010	8 92767	1206.6	0.77%
2010/2011	0135243	1371.8	0.74%
2011/2012	11021661	1542	0.71%
2012/2013	12791266	1691	0.76%
2013/2014	14355220	1729	0.83%
2014/2015	16214711	1801	0.9%
2015/2016	18218255	1906	0.96%
2016/2017	23952525	1974	1.21%
2017/2018	29523044	3795.2	0.84%
2018/2019	35099728	3857.5	0.91%
2019/2020	40077356	3995.2	1.01%
2020/2021	47535131	4128.1	1.15%
٢/٢٠٢١٢٠٢	56160358	4842	%٦1.1
المتوسط			**%٨0.8**

المصدر: الكتاب الاحصائى السنوى لهيئة الرقابة المالية - الكتاب الاحصائى السنوى للجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، اعداد مختلفة.

وبالنظر الى الجدول المقابل يتضح ان متوسط مؤشر العمق المالى لقطاع التأمين فى مصر يساوى 0.88% وهذه النسبة متواضعة جداً ولا تتناسب مع حجم الاقتصاد والامكانات التى يتميز بها السوق المصرى وشركات التأمين العاملة فيه حيث ان قطاع التأمين فى مصر يضم نحو ٤٢ شركة محلية واجنبية. وبلغت نسبة مساهمة قطاع التأمين فى الناتج المحلى الاجمالى العالمى فى المتوسط 7% خلال عام ٢٠٢١ وفقاً لتقرير سيجما الصادر عن شركة سويس رى وتصدرت النسبة منطقة الولايات المتحدة الامريكية وكندا بنسبة بلغت 11.4% وفى الاسواق المتقدمة فى اوروبا بلغت 8% وفى الاسواق الناشئة فى الشرق الاوسط وأفريقيا بلغت 1.6% (sigma - World insurance, 2021). ومن خلال النتائج السابقة نجد ان الحد

الادنى لمؤشر العمق المالى تحقق عام 2012 بنسبة بلغت 0.71% ثم اخذت فى التزايد الى الحد الاقصى عام 2017 بنسبة 1.21% وتشير ايضاً النتائج الى وجود تحسن ملحوظ خلال اخر ٦ سنوات بداية من 2017 وهذا يدل على الجهود المبذولة من قبل هيئة الرقابة المالية والاتحاد المصرى للتأمين لتحقيق الشمول المالى وتدعيم التحول الرقمى فى قطاع التأمين واختراق الاسواق غير المستغلة وتوسيع قاعدة العملاء وبالتالى زيادة التغطيات التأمينية وزيادة حجم الاقساط.

٢/٤/٢ الاتاحة المالية لقطاع التأمين:

تقوم المنظومة التأمينية بدورها الرائد فى حماية الثروة القومية والمواطنين وممتلكاتهم على ثلاثة أضلاع اساسية هي: شركات التأمين وإعادة التأمين والعملاء ووسطاء التأمين، ويمثل وسيط التأمين، الضلع الثالث فى هذه المنظومة، ولا يمكن إنكار الدور المحورى الذى يلعبه الوسطاء فى منظومة التأمين من خلال ترويج منتجات التأمين المتنوعة وتحقيق مستهدفات شركات التأمين من الأقساط المباشرة، فضلاً عن مساهمتهم الفعالة فى رفع مستوى الوعى والثقافة التأمينية لدى شرائح المجتمع بتنوع أطيافه وأطرافه، وبالتالى فأن وسطاء التأمين هم حلقة الوصل بين العملاء من جهة وشركات التأمين وإعادة التأمين من جهة أخرى .

وفى أسواق التأمين العالمية تلعب شركات الوساطة دوراً محورياً فى منظومة التأمين، ففى المملكة المتحدة، على سبيل المثال، قامت رابطة وسطاء التأمين البريطانية (BIBA) بتكليف إحدى المؤسسات بإجراء بحث حول مدى مساهمة وسطاء التأمين فى قطاع التأمين فى بريطانيا. وقد أوضح التقرير أن نسبة مساهمة وسطاء التأمين فى الناتج المحلى الإجمالى بلغت ١% وهى نفس نسبة مساهمة القطاع الزراعى فى الناتج المحلى الإجمالى فى بريطانيا.(نشرة الاتحاد المصرى للتأمين، عدد ١١٥، ٢٠١٧ – ٢٠٢١)

جدول رقم (٣) قياس الاتاحة المالية لقطاع التأمين فى مصر خلال الفترة من ٢٠٠٣ الى ٢٠٢٢

السنة	عدد وسطاء التأمين	عدد السكان (مليون نسمة)	مؤشر الاتاحة المالية
2002/2003	7346	67.3	10.92
2003/204	7564	68.6	11.03
2004/2005	7839	69.9	11.2
2005/2006	8060	71.	11.
2006/200	8145	72.9	11.2
2007/2008	8318	74.4	11.2
2008/2009	29 7	76	5 9
2009/2010	7412	77.8	9.5
2010/2011	6171	79.6	7.8
2011/2012	6217	81.5	7.6
2012/2013	9 68	83.6	8.1
2013/2014	7015	85.7	8.2
2014/2015	7408	87.9	8.4
2015/2016	7557	90.2	8.4
2016/2017	8431	94.8	8.9
2017/2018	8632	96.6	8.9
2018/2019	12417	98.2	12.6
2019/2020	13089	101.1	12.9
2020/2021	12676	103.7	12.2
2021/2022	١٤٣٤٥	102.9	١٣.٩٤
المتوسط			**10.2**

المصدر: الكتاب الاحصائى السنوى لهيئة الرقابة المالية - الكتاب الاحصائى السنوى للجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، اعداد مختلفة.

ويقيس مؤشر الاتاحة المالية مدى قدرة قطاع التأمين على الوصول السهل الى كافة افراد المجتمع وتقديم كافة المنتجات التى تتيحها شركات التأمين ويحتاج اليها الافراد من مختلف شرائح المجتمع، وتقاس من خلال عدد الوسطاء لكل ١٠٠ ألف نسمة كما هو موضح بالجدول التالي:

وبالنظر الى الجدول السابق يتضح ان مؤشر الاتاحة المالية فى مصر يتراوح ما بين ٨ الى ١٣ وسيط لكل ١٠٠ نسمة تقريباً خلال فترة الدراسة بمتوسط ١٠ وسطاء تقريباً. ويظهر المؤشر تحسن تدريجى خلال السنوات الاخيرة حيث وصل المؤشر الى 14 اكبر قيمة له خلال عام 2022 بعد انخفاض دام لمدة ٨ سنوات وبالنظر الى هذه النسبة كرقم نجد انه لا توجد نسبة معيارية يمكن تطبيقها على جميع البلدان وفى جميع الظروف حيث تتأثر هذه النسبة بعدة عوامل مثل حجم السوق

التأميني، ونوعية المنتجات المتوفرة، والوعى التأميني، والقوانين واللوائح الخاصة بكل بلد ...الخ ولكن اذا اخذنا دولة كبيرة مثل الولايات المتحدة الامريكية نجد ان هذه النسبة تعادل فى المتوسط ١٢٠ وسيط لكل ١٠٠ الف نسمة (Industry Statistics United States, 2023). - وبالمقارنة مع مصر نجد ان هذه النسبة فى المجمل منخفضة جداً فى حدود ١٠%.

٣/٤/٢ الاستخدام المالى لقطاع التأمين:

جدول رقم (٤) قياس الاستخدام المالى لقطاع التأمين فى مصر خلال الفترة من ٢٠٠٣ الى ٢٠٢٢

السنة	اجمالى عدد وثائق التأمين	عدد السكان (مليون نسمة)	مؤشر الاستخدام المالي
2002/2003	765636	67.3	1.14
2003/2004	789214	68.6	1.15
2004/2005	802853	69.9	1.15
2005/2006	841082	71.3	1.18
2006/2007	937387	72.9	1.29
2007/2008	1017516	74.4	1.37
2008/2009	1076940	76	1.42
2009/2010	1179673	77.8	1.52
2010/2011	1186675	79.6	1.49
2011/2012	1251646	81.5	1.54
2012/2013	1302789	83.6	1.56
2013/2014	1387137	85.7	1.62
2014/2015	1487638	87.9	1.69
2015/2016	1588665	90.2	1.76
2016/2017	1645964	94.8	1.79
2017/2018	1859151	96.6	1.93
2018/2019	2273296	98.2	2.32
2019/2020	2383215	101.1	2.39
2020/2021	2522160	103.7	2.48
2021/2022	٢٧١٥٩٤٢	102.9	2.64
المتوسط			1.67%

المصدر: الكتاب الاحصائى السنوى لهيئة الرقابة المالية - الكتاب الاحصائى السنوى للجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، اعداد مختلفة.

يقيس مؤشر الاستخدام المالى مدى قدرة الافراد فى المجتمع استخدام والاستفادة من المنتجات التى يقدمها قطاع التأمين ويقاس من خلال عدد وثائق التأمين منسوبة إلى عدد السكان الاجمالي، ويعتبر مقياسًا مفيدًا لتقييم مدى انتشار التأمين وتوزيعه

داخل منطقة جغرافية معينة أو مجموعة ديموغرافية معينة. وبالنظر الى الجدول المقابل يتضح ان الاستخدام المالى فى قطاع التأمين فى مصر فى تزايد مستمر من بداية فترة الدراسة حيث كانت أقل نسبة للاستخدام المالى سنة ٢٠٠٥ 1.15% (وهى تعنى ان 1.15 من كل ١٠٠ فرد من السكان لديه تغطية تأمينية)، واكبر نسبة عام 2022 بمقدار 2.64% بمتوسط عام مقداره 1.67%، ويلاحظ أن هناك ارتفاع ملحوظ اخر اربع سنوات مما يدل على زيادة مظلة التغطية التأمينية وزيادة متوسط نصيب الفرد من وثائق التأمين. وهذا يدل على المردود المباشر للجهود المبذولة فى تعزيز الشمول المالى فى قطاع التأمين، حيث ان القطاع التأمينى الشامل هو الذى يتحقق فيه اقصى استفادة ممكنة من حيث استغلال الافراد داخل المجتمع من لما يقدمه من خدمات ومنتجات تأمينية.

٥/٢ التحديات التى تواجه زيادة الشمول المالى فى قطاع التأمين:

بالرغم من ان تطبيق مبادرات الشمول المالى فى قطاع التأمين يمكن أن تحقق فوائد عديدة الا انه من الممكن أن يواجه ذلك عدة تحديات فى سبيل تنفيذه، وبالرغم من الجهود الحالية المبذولة لمواجهة تلك التحديات الا انها لم تترجم الى تحسينات كبيرة بسبب تلك التحديات والتى تتمثل فى الآتي:

١/٥/٢غياب الوعى الكافى لدى المواطنين بأهمية تلك الخطوة بالنسبة لقطاع التأمين نظراً لغياب الثقافة التأمينية بين قطاع كبير من المواطنين.

٢/٥/٢ الإجراءات المتشددة فى بعض شركات التأمين، حيث تتشدد بعض شركات التأمين فى إجراءات التعاقد على بعض المنتجات التأمينية وكثرة الاجراءات الادارية اللازمة لتقديم الخدمة .

٣/٥/٢ ارتفاع نسبة الأمية تعتبر عقبة أمام تطبيق تلك السياسات ،خاصة أن نسبة الأمية الكتابية فى مصر تصل نحو ٣٠%، فضلاً عن الأمية المالية والثقافية.

٤/٥/٢ نقص فروع شركات التأمين حيث يقتصر وجودها على عواصم المدن الرئيسية فقط دون المراكز غير الحضرية وعواصم المراكز.

٥/٥/٢ حداثة مفهوم الشمول المالى نسبياً وغياب وجود استراتيجية واضحة للشمول المالى فى مصر تشمل جميع الجهات الرسمية وغير الرسمية.

٦/٥/٢ عدم جاهزية البنية الرقمية لقطاع التأمين بالشكل المناسب ونقص البرامج التكنولوجية التى يسهل ربطها من الداخل بأنظمة مؤسسات الدولة والمؤسسات المتاح التعاقد معها.

٧/٥/٢ تخوف بعض العاملين بالاقتصاد غير الرسمى من ارتفاع تكلفة التأمين وعدم توافر القدرة المالية للبعض الآخر.

٦/٢ سُبل وآليات تعزيز الشمول المالى فى قطاع التأمين:

يمكن تعزيز مبدأ الشمول المالى فى قطاع التأمين من خلال عدة محاور تتكامل مع بعضها البعض تتلخص فى الآتي:

١/٦/٢ زيادة الوعى التأمينى للأفراد والترويج لمجموعة متنوعة من المنتجات التأمينية التى تلبى مختلف فئات المجتمع وبصفة خاصة المشروعات الإنتاجية والخدمية، بحيث يصبح هذا القطاع فاعلاً فى مجال تحويل المدخرات إلى استثمارات بهدف المساهمة فى تمويل النمو الاقتصادى المستهدف من جانب الدولة.

٢/٦/٢ دراسة السوق دراسة مستفيضة لمعرفة مطالب واحتياجات العملاء من التغطيات التأمينية، وتوفيرها لهم بتكلفة مناسبة.

٣/٦/٢ العمل على توفير خدمات تأمينية أكثر جذبا للطبقات الأكثر فقراً مع تحفيز الشركات على فتح فروع فى مختلف المحافظات بما يدعم المشروعات متناهية الصغر للحصول على الخدمات التأمينية مع توفير الوعى التأمينى للمشروعات متناهية الصغر مما سيكون له الأثر الإيجابى فى تطور النشاط.

٤/٦/٢ الاهتمام بوثائق التأمين متناهى الصغر والتى تعد إحدى ركائز الشمول المالي، حيث تعتمد على تغطية شريحة من العملاء ترغب فى الحصول على تمويلات بنكية دون وجود ضامن لها، وهذا ما تحققه تلك الوثائق، ولكن يجب طرحها بتغطيات وأسعار تتلاءم مع أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

٥/٦/٢ أهمية حصول شركات التأمين على تصنيف ائتمانى مرتفع حيث انه يعطى قوة للشركة الحاصلة عليه ويجذب أنظار المؤسسات متعددة الجنسيات للتعامل معها.

٦/٦/٢ اهمية التعاون والتنسيق الدائم بين قطاع التأمين والبنوك وهيئة البريد المصرى فيما يتعلق بنشاط تسويق المنتجات التأمينية يُعد أبرز دعائم الشمول المالى وخاصة فى ظل الشبكة الجغرافية الواسعة التى تتميز بها تلك المؤسسات، حيث إن توفير الوثائق التأمينية فى هذه الفروع بمثابة خدمة إضافية لعملاء تلك المؤسسات.

٧/٦/٢ التوسع فى تقديم المنتجات التأمينية الداعمة للشمول المالى مثل وثائق التأمين الجماعى التى تقدم بتكلفة منخفضة، والوثائق التى تغطى المهن المتخصصة بالتعاون مع النقابات المعنية، والتأمين على الحوادث الصغيرة أو الوفاة أثناء الحادث، والتأمين على القروض.

٨/٦/٢ مساعدة العملاء فى اختيار الخدمات الاكثر ملائمة لهم من خلال الخدمات الاستشارية لشركات التأمين، وسرعة فض المنازعات المتعلقة بالمطالبات من قبل هيئة الرقابة المالية لكسب ثقة العملاء

٩/٦/٢ تطوير الصناديق الخاصة والمعاشات بالتنسيق مع الهيئة العامة للرقابة المالية حيث يوجد عدد كبير من الصناديق المتميزة.

٣/ اثر تعزيز الشمول المالى على الاداء المالى لقطاع التأمين

١/٣ مقدمة:

فى هذا الجزء من الدراسة يتم تحديد اثر تعزيز الشمول المالى وتطبيقه فى قطاع التأمين على الاداء المالى لهذا القطاع، حيث نجد ان هناك دراسات كثيرة تناولت هذه العلاقة فى القطاع المصرفى ولكن لم يتم التركيز على هذا الاثر على قطاع التأمين. فنجد مثلاً دراسة (Ikram & Lohdo, ٢٠١٥) قد اشارت إلى دور التثقيف المالى للعملاء والتوسع فى تقديم الخدمات المصرفية فى تحقيق الشمول المالي، واثره على جذب أكبر عدد من العملاء الجدد، وبالتالى ينعكس على زيادة نسبة السيولة، وبالتبعية تحسين الاداء المالى بالبنوك. وايضا اشارت دراسة كلاً من (Auwal et al، ٢٠١٥) و(Amrita, c. 2020) الى أن تطبيق منظومة الشمول المالى بشكل موسع من خلال تقديم خدمات مالية عبر شبكة الانترنت، واستخدام الهواتف المحمولة يؤدى الى تقليل تكلفة المعاملات والانتقال للبنوك وتوفير قنوات اتصال فعالة بين البنوك والعملاء تمكنهم من إدارة حساباتهم البنكية والتحويل من

حساب الى آخر بسهولة ويسر، وكل ذلك ينعكس بشكل ايجابى على نسبة السيولة لدى البنوك، وتعزيز اداءها المالي. كما تناولت دراسة (Fadi Shihadeh، ٢٠١٨) العلاقة بين تعزيز الشمول المالى والاداء المالى بالبنوك، وتوصلت الى ان تعزيز الشمول المالى يوثر على زيادة السيولة لدى البنوك، وزيادة قدرتها على توفير الائتمان، وتحقيق المزيد من الارباح، وتعزيز الأداء المالى على المدى الطويل.

٢/٣ متغيرات الدراسة:

يمكن تقسيم متغيرات الدراسة كما يلي:

١/٢/٣ المتغير التابع: يتمثل فى الاداء المالى لقطاع التأمين ويقاس من خلال مؤشر صافى الربح حيث ان مؤشر ربحية شركات التأمين يعد من افضل الادوات التى تستخدم فى تقييم الاداء المالى حيث يعتبر من اهم المؤشرات واكثرها مصداقية فى تحديد وفحص قابلية شركة التأمين على تحقيق الارباح من الانشطة التشغيلية. (Mirie Mwangi, 2015)

٢/٢/٣ المتغير المستقل: يتمثل المتغير المستقل فى هذه الدراسة فى الشمول المالي، وبالنسبة للشمول المالى كمتغير مستقل يجب الإشارة إلى أن الشمول المالى كمفهوم حديث معقد وله اوجه متعددة، هناك تداخل فى مؤشراته وصعوبة فى اعدادها لان هذه العملية تحتاج الى بيانات تتعلق بأدق التفاصيل المتعلقة بالشمول المالي، ومعظم هذه البيانات يصعب التعبير عنها كمياً. (أيمن بوازنة، وفاء حمدوش، ٢٠٢٠) ايضاً قد تختلف مؤشراته من منطقة إلى منطقة أخرى او من قطاع الى قطاع آخر حسب الظروف الاجتماعية والاقتصادية وأهداف مبادرات الشمول المالي. فأغلب الدراسات التجريبية أولت اهتمامها على بعدين فقط. يتمثل البعد الاول الى الوصول المالى والبعد الثانى يتمثل فى حجم استخدام الخدمات المالية (سامية مطاير، وسيدى محمد، ٢٠٢٢). ولكن بعض الدراسات اضافات مؤشرات اخرى فمثلاً أتفق قادة مجموعة العشرين (G20) والتحالف العالمى للشمول المالى (AFI) (Alliance for Financial Inclusion, 2019) على مجموعة أساسية من مؤشرات قياس الشمول المالي، هذه المؤشرات تتناول ثلاث أبعاد رئيسة هى الوصول إلى الخدمات المالية، واستخدام الخدمات المالية، وجودة الخدمات المالية، حيث تم اضافة بعد ثالث وهو جودة الخدمات المالية وهناك دراسات كثيرة تبنت هذه المؤشرات فى القطاع

المصرفى مثل دراسة (عيد، حسب، ٢٠٢٢). بينما دراسة (عبد القادر، ٢٠١٧) تقسم مؤشرات قياس الشمول المالى فى القطاع المصرفى الى ثلاث مؤشرات رئيسية هى العمق المالى والاتاحة المالية والاستخدام المالى بإضافة مؤشر العمق المالى الى ما سبق، واعتمدت دراسة (Park & Mercado, 2018) على المؤشرات التالية، النفاذ الى العملاء او سهولة الدخول، اتاحة الخدمات المالية، استخدام الخدمات المالية. وبالنسبة لأبعاد الشمول المالى الخاصة بالتأمين ومؤشرات قياسه سوف يعتمد الباحث على المؤشرات التالية (الوصول، الاستخدام، الجودة) كما اوردها مؤشر الاستراتيجية الوطنية للشمول المالى "NFIS " (سعيدى صبيرة، فلاق صليحة، ٢٠٢٢) بالإضافة الى مؤشر العمق المالى والجدول التالى يوضح هذه المؤشرات وكيفية قياسها:

جدول رقم (٥) مؤشرات الشمول المالى وكيفية قياسها

المؤشر	مفهومه وكيفية قياسه
استخدام الخدمات التأمينية	ويطلق عليه البعض معدل انتشار التأمين: Insurance Penetration Rate (IPR) ويقيس هذا المؤشر نسبة السكان الذين يحملون وثائق تأمين مقارنة بإجمالى السكان، حيث ان إحصاء عدد الأشخاص الذين لديهم تغطية تأمينية يمكن أن يوفر نظرة ثاقبة لمدى الشمول المالى فى قطاع التأمين. ويشير ارتفاع هذا المعدل إلى زيادة الشمول المالى فى قطاع التأمين. ويتم حساب هذا المعدل من خلال العلاقة التالية: **IPR = (Total Number of Annual Insurance Policies) / (Total Population)**
العمق المالي	يقيس مؤشر العمق المالى Financial Depth (FD): مساهمة قطاع التأمين فى الاقتصاد العام من خلال القيمة الإجمالية لأقساط التأمين كنسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالي، ويقدم نظرة ثاقبة حول مدى مساهمة خدمات التأمين فى الرفاهية المالية والاستقرار الاقتصادى الشامل فى تلك المنطقة، وتشير النسبة الأعلى الى تغلغل خدمات التأمين داخل منطقة أو اقتصاد معين وان قطاع التأمين يلعب دوراً اكثر اهمية فى المشهد المالي، وهو ما يشير إلى زيادة الشمول المالي. ويحسب مؤشر العمق المالى من خلال العلاقة التالية: **FD = (Total annual Insurance Premiums / GDP) * 100**

الإتاحة (الوصول) للخدمات التأمينية	يشير مؤشر معدل الوصول لخدمات (منتجات) التأمين Access to Insurance Products Rate(AIPR) الى مدى توفر منتجات التأمين وإمكانية الوصول إليها لمختلف شرائح السكان ويعد قياس معدل الوصول إلى منتجات التأمين أمراً بالغ الأهمية، ويشمل عوامل متعددة مثل عدد مقدمى خدمات التأمين، وقنوات التوزيع، والوصول الجغرافى لخدمات التأمين. ويمكن قياس هذا المؤشر من خلال (عدد الوسطاء لكل ١٠٠٠٠٠ شخص) من السكان بالعلاقة التالية: **AIPR =(Number of Brokers) / (Total Population * $\frac{1}{100000}$)**
جودة خدمات التأمين	يقيس مؤشر جودة خدمات التأمين (ISQ) Insurance Services Quality نسبة أقساط التأمين التى تدفعها شركة التأمين كمطالبات. فهو يوفر معلومات حول قدرة شركة التأمين على إدارة ومراقبة تكاليف المطالبات بشكل فعال، ويشير انخفاض مؤشر جودة الأداء (ISQ) إلى أن شركة التأمين تدير نفقات مطالباتها بكفاءة وأنه يتم الاحتفاظ بجزء أكبر من الأقساط كربح. غالبًا ما يُنظر إلى هذا على أنه علامة على الكفاءة التشغيلية والاكتتاب الحكيم. ويمكن أن يساهم انخفاض مؤشر جودة الأداء (ISQ) فى زيادة ربحية شركة التأمين، ويشير إلى أن شركة التأمين تجمع أقساطًا أكثر مما تدفعه فى المطالبات. ويتم حساب هذا المؤشر عن طريق قسمة إجمالى تكاليف المطالبات على إجمالى أقساط التأمين، وعادةً ما يكون ذلك خلال فترة محددة (مثل السنة المالية). ويتم التعبير عن هذه الصيغة بالعلاقة التالية: **ISQI = (Total Claims Costs) / (Total Insurance Premiums)**

٣/٣ النموذج الإحصائى المستخدم فى الدراسة:

سوف يعتمد الباحث فى دراسته على اسلوب الانحدار المتعدد الهرمى Hierarchical Multiple Regression لتحليل العلاقة بين المتغير التابع (PRO) والمتغيرات المستقلة (IPR, ID, ABR, ISQ) حيث يتميز هذا الاسلوب بانه يحدد المساهمة الفريدة لكل متغير من المتغيرات المستقلة فى تقدير المتغير التابع مع الاخذ فى الاعتبار تأثير المتغيرات الأخرى، ويساعد فى تحديد ما إذا كان إضافة مجموعات محددة من المتنبئات تؤدى إلى تحسين القدرة التنبؤية للنموذج بشكل كبير. وهذا مهم لتحديد المتغيرات الحاسمة لشرح التباين فى المتغير التابع.

ومن خلال هذا الاسلوب يتم الحصول على معادلة انحدار لا تحتوى بالضرورة على جميع المتغيرات المفسرة ولكنها تعبر عن المشكلة محل الدراسة افضل تعبير ممكن، حيث يتم تحليل المتغيرات الداخلة فى النموذج بطريقة متتابعة (هرمية) واحدا تلو الاخر مع الاخذ فى الحسبان العلاقات المتداخلة بين هذه المتغيرات، وفقاً للآلية الآتية:

يبدأ اسلوب الانحدار الهرمى فى اول مراحله بإدخال احد المتغيرات المستقلة (Block 1) وتشغيل النموذج لمعرفة مدى قدرته على التنبؤ بالمتغير التابع بناءاً على معامل التحديد R^2 أو Adj R^2 والمعنوية الكلية لنموذج الانحدار وقدرته على تفسير التباين فى المتغير التابع من خلال الاحصاءة F, Sig. F وفى الخطوة التالية يضاف المتغير المستقل التالى (Block 2) وتشغيل نموذج تحليل انحدار آخر مع الأخذ فى الاعتبار التغيرات التى تحدث فى النموذج الجديد المكون من الكتلة ١ والكتلة ٢ معًا وتحديد التأثير الإضافى للمتغير الجديد على المتغير التابع. ثم يضاف متغير ثالث (Block 3) وهكذا يتم الاستمرار فى إضافة المزيد من كتل المتغيرات (Blocks) إذا لزم الأمر، باتباع نفس العملية وتقييم ملاءمة النموذج فى كل خطوة حتى الوصول الى افضل نموذج بأكبر قدرة تنبؤيه للمتغير التابع.

و يأخذ نموذج الانحدار الهرمى الشكل التالي:

$$\textbf{Block 1 : } Y_i = \beta_0 + \beta_1 X_{i1} + \varepsilon_i$$

$$\textbf{Block 2 : } Y_i = \beta_0 + \beta_1 X_{i1} + \beta_2 X_{i2} + \varepsilon_i$$

... ...

$$\textbf{Block k : } Y_i = \beta_0 + \beta_1 X_{i1} + \beta_2 X_{i2} + \ldots + \beta_k X_{ik} + \varepsilon_i$$

وحيث ان عد المشاهدات (السنوات) n يمكن صياغة النموذج فى شكله النهائى فى صورة مصفوفات كما يلي:

$$\begin{bmatrix} y_1 \\ y_2 \\ \cdots\cdots \\ y_n \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 1 & x_{11} & x_{12} & \cdots\cdots & x_{1k} \\ 1 & x_{21} & x_{22} & \cdots\cdots & x_{2k} \\ \cdots & \cdots & \cdots & \cdots & \cdots \\ 1 & x_{n1} & x_{n2} & \cdots\cdots & x_{nk} \end{bmatrix} * \begin{bmatrix} \beta_0 \\ \beta_1 \\ \beta_2 \\ \cdots\cdots \\ \beta_k \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} \varepsilon_1 \\ \varepsilon_2 \\ \cdots\cdots \\ \varepsilon_n \end{bmatrix}$$

حيث ان:

Y تعبر عن المتغير التابع.

β_0 تعبر عن المقدار الثابت فى علاقة الانحدار المقدرة.

B تعبر عن معاملات دالة الانحدار المقدرة.

X_i تعبر عن المتغيرات المستقلة.

ε_i تعبر عن خطأ النموذج (البواقي).

وتوجد مجموعة من الفروض يجب تحققها قبل الحصول على معادلة الانحدار وهى : (كاظم، ٢٠٠٩) و (سليمان، ٢٠٠٨)

- عدم وجود علاقة خطية تامة او شبه تامة بين المتغيرات المستقلة (مشكلة الازدواج الخطى Multi col linearity او التفرد Singularity).
- اعتدالية التوزيع الاحتمالى للبواقى Normality Test.
- الاستقلال الذاتى للبواقي.
- تجانس البواقى (ثبات تباين الاخطاء) Homoscedasticity.
- شرط عدم وجود قيم متطرفة (شاذة) Outliers:

٤/٣ تطبيق النموذج المقترح ومناقشة نتائج التحليل الاحصائي:

سوف يعتمد الباحث فى التحليل الاحصائى للبيانات واختبار صحة فروض الدراسة على الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية Spss ver. 27 وما توفره من اختبارات احصائية.

١/٤/٣ أولا التأكد من شروط تطبيق النموذج:

- **مشكلة الازدواج الخطى Multi col linearity او التفرد Singularity:**

تقع مشكلة الازدواج الخطى عند وجود علاقة ارتباط مرتفعة بين المتغيرات المستقلة ومشكلة التفرد عند وجود ارتباط تام بين بعض المتغيرات المستقلة، وبوجود هذه المشكلة ، فان معاملات OLS المقدرة قد تكون غير معنوية من الناحية الاحصائية على الرغم من ان R^2 قد تكون مرتفعة جدا. ويمكن فحص هذه المشكلة من خلال مصفوفة معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة. او من خلال معاملات تضخم التباين Variance Inflation Factor (VIF)وفترات السماح Tolerance ومن خلال مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة جدول رقم (٨) نلاحظ عدم وجود ارتباط تام او قوى بين المتغيرات المستقلة حيث ان معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة تتراوح بين ($0.7 \pm$) كما يظهر بنتائج التحليل الاحصائى وبالتالى لا توجد مشكلة الازدواج الخطى او التفرد. وايضاً من خلال معاملات تضخم التباين وفترات السماح كما تظهر بنتائج التحليل الاحصائى حيث ان:

$$VIF = 1 / Tolerance$$

والتى يتبين منها عدم وجود مشكلة الازدواج الخطى او التفرد حيث كانت معاملات التضخم (VIF) لكل متغير من المتغيرات المستقلة اقل من ٣[*]كما هو موضح بالملحق رقم (٤)، وهو ما يدعم النتيجة السابقة.

- **شرط اعتدالية التوزيع الطبيعى للبواقي:**

يمكن دراسة اعتدالية التوزيع الاحتمالى للبواقى بطريقتين:

- الطريقة البيانية:

تعتمد هذه الطريقة على فحص الشكل البيانى للعلاقة بين الاحتمال التجميعى المشاهد والاحتمال التجميعى المتوقع للبواقى المعيارية، والاشكال التالية توضح ان

(*) بعض المراجع تستخدم القيمة ٥ كحد اقصى لعدم وجود مشكلة الازدواج الخطى وبعض منها تستخدم القيمة ١٠ .

البواقى تتوزع بشكل عشواى على جانبى الخط مما يعنى انها تتبع توزيعا معتدلاً (أى تتبع التوزيع الطبيعي).

الشكل رقم (١) يوضح التوزيع الاعتدالى للبواقي

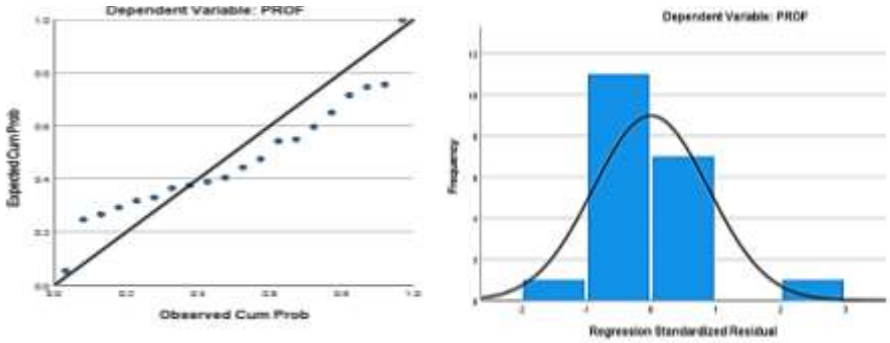

المصدر: مخرجات البرنامج Spss 27

- الطريقة الحسابية:

بالاعتماد على اختبار كل من (Kolmogorov-Smirnov) و(Shapiro-Wilk):

يتضح من نتائج التحليل الاحصائى كما بالجدول التالى ان قيمة P. Value اكبر من مستوى المعنوية 0.05 فى كلاً الاختبارين حيث ان Sig = 0.2 لاختبار Kolmogorov-Smirnov و Sig = 0.137 لاختبار Shapiro-Wilk وبالتالى فإننا نقبل الفرض العدمى الذى ينص على ان البواقى تتبع التوزيع الطبيعي، وبالتالى فان شرط اعتدالية التوزيع الاحتمالى للبواقى محقق.

جدول رقم (٧) اختبار التوزيع الاعتدالى للبواقي

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
Standardized Residual	.116	20	.200*	.927	20	.137

المصدر: مخرجات تشغيل البيانات باستخدام Spss. 27

- **شرط الاستقلال الذاتى (الارتباط التسلسلي) للبواقي:**

يتم الحكم على مدى وجود استقلال ذاتى او عدم وجود ارتباط تسلسلى بين البواقى Residual من خلال اختبار داربن واتسون Durbin – Watson Test ومن خلال نتائج التحليل الاحصائى نجد ان قيمة احصائى الاختبار DW = 1.977 كما هو موضح بالملحق رقم (٢) ومن خلال جدول القيم الحرجة ل Durbin – Watson نجد ان القيمة الدنيا للاختبار d_L والقيمة العليا d_u وفقاً لعدد المتغيرات المستقلة K = 3 ودرجة الحرية للخطأ من جدول تحليل التباين n = 16 وعند مستوى معنوية 0.05 نجد ان القيم الجدولية للاختبار هي:

$$d_L = 0.86, \qquad d_u = 1.73$$

ومن خلال قاعدة القبول والرفض للفرض العدمى كما بالجدول التالي:

نرفض الفرض العدمى فى حالتين	نقبل الفرض العدمى فى حالتين	يكون القرار غير محدد فى حالتين
الحالة الأولى: إذا كان (4-dl<DW<4) الحالة الثانية: إذا كان (0<DW<dL)	الحالة الأولى: إذا كان (2<DW<4-du) الحالة الثانية: إذا كان(du<DW<2)	الحالة الأولى: (4-du<DW<4-dL) الحالة الثانية: (dL<DW<du)

وبمقارنة قيمة احصائى الاختبار DW = 1.977 بالقيم الحرجة العليا والدنيا للاختبار نجد ان:

(1.73 <1.977< 2)

وبالتالى يمكن قبول الفرض العدمى القائل بعدم وجود ارتباط ذاتى بين البواقى اى ان شرط الاستقلال الذاتى للبواقى محقق.

- **شرط تجانس البواقى (ثبات تباين الاخطاء):**

يتم الحكم على مدى تجانس البواقى من خلال شكل الانتشار للبواقى المعيارية للقيم الاتجاهية للمتغير التابع كما هو موضح بالشكل التالي:

الشكل رقم (٢) شرط اختبار تجانس البواقي

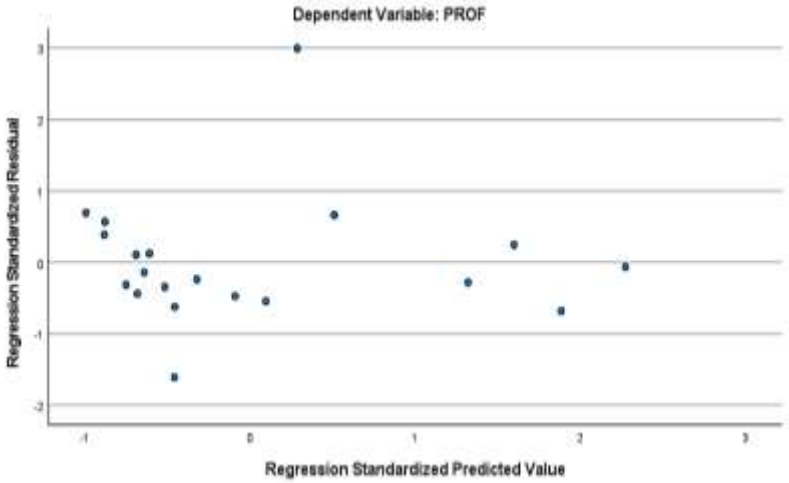

المصدر: مخرجات البرنامج Spss 27

يوضح الشكل ان انتشار وتوزيع البواقى يأخذ شكل عشوائى ولا يمكن رصد شكل او نمط معين لتباين البواقى وبالتالى يمكن القول ان هناك ثبات فى تجانس البواقى أو تباين الاخطاء. مما يدل على تحقق شرط تجانس البواقي.

شرط عدم وجود قيم متطرفة (شاذة) Outliers:

وجود قيم متطرفة او شاذة يكون لها تأثير كبير على نموذج الانحدار ويتم التأكد من هذا الشرط من خلال مقياس مسافة ماهلا نوبس Mahalanobis Distance ومقياس مسافة كوكCook's Distance حيث ان الحد الأدنى والاقصى لهذه القيم وفق نتائج الدراسة كما بالجدول التالي:

جدول رقم (٧) نتائج مقياس المسافة Mahalanobis و Cook's

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Mahal. Distance	.591	11.319	3.800	2.803	20
Cook's Distance	.000	.515	.065	.145	20

المصدر: مخرجات تشغيل البيانات باستخدام Spss. 27

ويتم الحكم على عدم وجود قيم شاذة اذا كان:

- الحد الأقصى لقيمة اختبار Mahalanobis والتى تساوى 11.3 اقل من القيمة الجدولية ل Chi – Square عند درجة حرية k = 4 (عدد المتغيرات المستقلة) ومستوى معنوية 0.001 مثلاً. فنجد ان Chi – Square = 18.47 وبالتالى يمكن الحكم على عدم وجود قيم متطرفة.
- الحد الأقصى لقيمة اختبار Cook's والتى تساوى 0.515 اقل من القيمة الحرجة للاختبار (الواحد الصحيح) وهو ما يدعم النتيجة السابقة بعدم وجود قيم متطرفة.

من النتائج السابقة، يمكن القول بانه تتوافر جميع الافتراضات الخاصة بالانحدار المتعدد فى البيانات المستخدمة فى الدراسة الحالية، ومن ثم يمكن الوثوق فى النتائج التى يتم الحصول عليها.

٢/٤/٣ استخدام نموذج الانحدار المقدر فى اختبار صحة فروض الدراسة:

بعد التأكد من شروط النموذج المقدر يمكن استخدمه فى اختبار صحة الفروض وتحديد دالة الانحدار المقدرة التى تفسر العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة كما يلي:

١/٢/٤/٣ تحليل الارتباط لمتغيرات الدراسة:

يناقش هذا الجزء نتائج التحليل الاحصائى الخاص باختبار صحة الفرض الاول والقائل بانه "لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية (معنوي) بين ابعاد / مؤشرات الشمول المالى والاداء المالى لقطاع التأمين فى مصر".

ومن خلال مصفوفة معاملات الارتباط Correlations بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع كما يتضح من الجدول رقم (٦) نلاحظ الاتي:

- توجد علاقة ارتباط طردية قوية جدا ذات دلالة احصائية بين معدل انتشار التأمين (IPR) وبين صافى الربح حيث بلغ معامل الارتباط الخطى لبيرسون R = 0.957 وبلغ مستوى المعنوية Sig. = 0.000.

- توجد علاقة ارتباط طردية قوية ذات دلالة احصائية بين العمق المالى لقطاع التأمين (FD) وبين صافى الربح حيث بلغ معامل الارتباط الخطى لبيرسون R = 0.783 وبلغ مستوى المعنوية Sig. = 0.000
- توجد علاقة ارتباط طردية متوسطة ذات دلالة احصائية بين معدل االوصول لخدمات التأمين (AIPR) وبين صافى الربح حيث بلغ معامل الارتباط الخطى لبيرسون R = 0. 572 وبلغ مستوى المعنوية Sig. = 0.004
- توجد علاقة ارتباط عكسية متوسطة ذات دلالة احصائية بين جودة خدمات التأمين (ISQ) وبين صافى الربح حيث بلغ معامل الارتباط الخطى لبيرسون R = - 0. 578 وبلغ مستوى المعنوية Sig. = 0.004

جدول رقم (٨) مصفوفة معاملات الارتباط Correlations لمتغيرات الدراسة

Variables		PROF	IPR	FD	AIPR	ISQ
صافى الربح	PROF Sig.	1.000	.957 < 0. 001	.783 < 0. 001	.572 0.004	-.578 0.004
ابعاد الشمول المالى	IPR Sig.		1.000	.695 0.000	.436 0.027	-.560 0.005
	FD Sig.			1.000	.477 0.017	-.607 0.002
	AIPR Sig.				1.000	-.278 0.117
	ISQ					1.000

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات تشغيل البيانات باستخدام برنامج Spss27

وفى ضوء نتائج الجدول السابق يمكننا رفض فرض العدم والذى ينص على عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية (معنوي) بين ابعاد / مؤشرات الشمول المالى والاداء المالى لقطاع التأمين فى مصر وقبول الفرض البديل والذى ينص على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية (معنوي) بين ابعاد / مؤشرات الشمول المالى والاداء المالى لقطاع التأمين فى مصر

٢/٢/٤/٣ تحليل الانحدار المتعدد الهرمى Hierarchical Regression Multiple Analysis لطبيعة العلاقة بين أبعاد الشمول المالى و الاداء المالي:

يناقش هذا الجزء نتائج التحليل الاحصائى الخاص باختبار صحة الفرض الثانى والقائل بانه " لا يوجد تأثير ذات دلالة احصائية (معنوي) بين الشمول المالى بأبعاده

المختلفة (معدل انتشار التأمين، العمق المالي، معدل الوصول، جودة الخدمة) والاداء المالى لقطاع التأمين فى مصر".

وبتطبيق النموذج المقترح نحصل على اربعة نماذج انحدار مختلفة حيث يبدأ نموذج الانحدار المتعدد الهرمى بإدخال المتغير المستقل الاول Block 1 (IPR)، ويقوم بتقدير العلاقة الخطية بين المتغير التابع والمتغير المستقل ويحسب القدرة التنبؤية والتفسيرية للنموذج من خلال R^2, Sig. F، ثم يتبعه بالمتغير الثانى Block 2 (FD)، ويتم حساب النموذج الجديد المكون من Block 1 و Block 2 معًا ويتم حساب القدرة التنبؤية والتفسيرية للنموذج وتحديد مساهمة المتغير الجديد من خلال التغير فى معامل التحديد R^2 وهكذا حتى اضافة كل المتغيرات المستقلة والجدول التالى يوضح كل النماذج التى تم الحصول عليها.

جدول رقم (٩)
المتغيرات الداخلة فى النموذج فى كل مرحلة من مراحل التحليل والاختبارات الاحصائية للنموذج المقدر

النموذج	R	R Square	Adj R Square	Change Statistics			ANOVA	
				R Square Change	F Change	Sig. F Change	F	Sig. F
1	.957	.917	.912	.917	198.307	.000	198.31	< 0.001
2	.971	.944	.937	.027	8.113	.011	142.39	< 0.001
3	.980	.961	.954	.018	7.283	.016	132.44	< 0.001
4	.980	.961	.951	.000	.002	.966	93.135	< 0.001

المصدر: مخرجات تشغيل البيانات باستخدام Spss. 27

ومن خلال الجدول السابق يتضح الآتي:

النموذج الاول يشمل المتغير التابع صافى الربح PROF والمتغير المستقل معدل الانتشار IPR وبلغت قيمة معامل الارتباط المتعدد (R) 0.957 مما يدل على وجود علاقة ارتباط قوية جداً بين صافى الربح ومعدل الانتشار، وهذا يدل على انه كلما زاد الاهتمام بهذا البعد من ابعاد الشمول المالى كما زاد صافى الربح وبالتالى الاداء المالي. كما بلغت قيمة معامل التحديد (R2) 0.917 مما يدل على ان معدل الانتشار يفسر 91.7% من التغير فى صافى الربح. كما بلغت قيمة معنوية النموذج المقدر

(Sig. F) ٠.٠٠٠ مما يدل على المعنوية العالية للنموذج ووجود علاقة ذات دلالة احصائية للمتغير المستقل معدل الانتشار على المتغير التابع صافى الربح.

النموذج الثانى يشمل المتغير التابع صافى الربح PROF والمتغيران المستقلان معدل الانتشار IPR والعمق المالى FD وبلغت قيمة معامل الارتباط المتعدد (R) 0.971 مما يدل على وجود علاقة ارتباط قوية جداً بين ابعاد الشمول المالى (معدل الانتشار والعمق المالي) وصافى الربح. كما بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) 0.944 مما يدل على ان المتغير الجديد العمق المالى اضاف تأثير اضافى للقدرة التفسيرية للنموذج حيث بلغ مقدار التغير فى معامل التحديد (R^2 Change) 0.027 وهذه الزيادة معنوية حيث بلغت (Sig. F Change) 0.011 وهى اقل من 0.05. كما بلغت قيمة معنوية النموذج المقدر رقم ٢ (Sig. F) ٠.٠٠٠ مما يدل على المعنوية العالية للنموذج ووجود علاقة ذات دلالة احصائية للمتغيرات المستقلة الداخلة فى النموذج على المتغير التابع.

النموذج الثالث يشمل المتغير التابع صافى الربح PROF والمتغيرات المستقلة معدل الانتشار IPR والعمق المالى FD ومعدل الوصول AIPR وبلغت قيمة معامل الارتباط المتعدد (R) 0.980 مما يدل على وجود علاقة ارتباط قوية جداً بين ابعاد الشمول المالى (معدل الانتشار والعمق المالى و معدل الوصول) وصافى الربح. كما بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) 0.961 مما يدل على ان المتغير الجديد معدل الوصول اضاف تأثير اضافى للقدرة التفسيرية للنموذج حيث بلغ مقدار التغير فى معامل التحديد (R^2 Change) 0.018 وهذه الزيادة معنوية حيث بلغت (Sig. F Change) 0.016 وهى اقل من 0.05. كما بلغت قيمة معنوية النموذج المقدر رقم ٣ (Sig. F) ٠.٠٠٠ مما يدل على المعنوية العالية للنموذج ووجود علاقة ذات دلالة احصائية للمتغيرات المستقلة الداخلة فى النموذج على المتغير التابع.

النموذج الرابع يشمل المتغير التابع صافى الربح PROF والمتغيرات المستقلة معدل الانتشار IPR والعمق المالى FD ومعدل الوصول AIPR وجودة الخدمة ISQ ونلاحظ ان المتغير الجديد لم يضيف أى تأثير على النموذج المقدر حيث ان قيمة معامل الارتباط المتعدد (R) تظل كما هى 0.980 دون أى تغيير. ونفس الشى

بالنسبة لمعامل التحديد (R^2) وبلغ مقدار التغير فى معامل التحديد (R^2 Change) 0.0 كما بلغت (Sig. F Change) 0.96 وهى اكبر من 0.05.

وبناءاً على ذلك يمكن رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل جزئياً والذى مؤداه "يوجد تأثير ذات دلالة احصائية (معنوي) بين الشمول المالى بأبعاده المختلفة (معدل انتشار التأمين، العمق المالي، معدل الوصول، جودة الخدمة) والاداء المالى لقطاع التأمين فى مصر". حيث يوجد تأثير ذات دلالة احصائية (معنوي) بين كل (معدل انتشار التأمين، العمق المالي، معدل الوصول) والاداء المالى ولا يوجد تأثير ذات دلالة احصائية لمتغير جودة الخدمة على الاداء المالي.

وفيما يلى يمكن تحد افضل دالة مقدرة تفسر العلاقة بين الشمول المالى بأبعاده المختلفة كمتغيرات مستقلة والاداء المالى كمتغير تابع من خلال صافى الربح من خلال جدول المعاملات ونتائج (T- Test), (Sig. t) لمعاملات المتغيرات المستقلة.

جدول رقم (١٠) معاملات الانحدارCoefficients للمتغيرات المستقلة

النموذج	المتغيرات	β	t	Sig. t
1	(Constant)	-6132227.875	-9.593	.000
	IPR	5201681.989	14.082	.000
2	(Constant)	-8118030.307	-9.198	.000
	IPR	4341374.228	9.985	.000
	FD	3872086.373	2.848	.011
3	(Constant)	-9120699.201	-10.849	.000
	IPR	4173166.609	11.078	.000
	FD	2996600.741	2.485	.024
	AIPR	201040.907	2.699	.016
4	(Constant)	-9194617.389	-4.860	.000
	IPR	4177552.191	10.402	.000
	FD	3018183.189	2.254	.040
	AIPR	200843.059	2.606	.020
	ISQ	91607.746	.044	.966

المصدر: مخرجات تشغيل البيانات باستخدام Spss. 27

وكما هو واضح من الجدول السابق ان افضل نموذج يمثل العلاقة بين الشمول المالى بأبعاده المختلفة والاداء المالى متمثلاً فى صافى الربحية هو النموذج الثالث، حيث كما ذكرنا من قبل ان النموذج الرابع لم يضيف أى تأثير يذكر لقدرة النموذج التفسيرية حيث كانت (R^2 Change) 0.00 كما بلغت (Sig. F Change) 0.96، وكما يظهر بالجدول السابق رقم (١٠) فى النموذج الرابع نجد ان Sig. t للمعامل $\boldsymbol{\beta}$ للمتغير ISQ تساوى 0.966 وهذه يعنى انه متغير غير معنوى وليس له أى تأثير فى العلاقة.

ووفقاً للنموذج الثالث يكون نموذج الانحدار المقدر المستخدم فى تقدير صافى الربح كمؤشر للأداء المالى كما يلى:

$$\mathbf{PROF_i = \widehat{\beta}_0 + \widehat{\beta}_1\ IPR_i + \widehat{\beta}_2\ FD_i + \widehat{\beta}_3\ AIPR_i + \varepsilon_i}$$

$$\mathbf{PROF_i = -9120699.2 + 4173166.6\ IPR_i + 2996600.7\ FD_i + 201040.9\ AIPR_i + \varepsilon_i}$$

ويتضح من هذا النموذج ان صافى الربح يتأثر بكل من معدل الانتشار IPR والعمق المالى FD ومعدل الوصول AIPR فى الفترة الزمنية محل الدراسة. وتشير نتائج (T- Test) و (Sig. t) الى معنوية تأثير كل المتغيرات المستقلة الداخلة فى النموذج على المتغير التابع عند مستوى معنوية ٠.٠٥ حيث بلغت قيمة (Sig. t) ٠.٠٠ و ٠.٠٢٤ و 0.016 على الترتيب، و تدل اشارة معلمات المتغيرات المستقلة $\widehat{\boldsymbol{\beta}}$ على اتجاه العلاقة حيث توجد علاقة طردية بين معدل الانتشار والعمق المالى ومعدل الوصول والمتغير التابع وهو ما يدعم العلاقة السببية النظرية التى تشير الى ان تعزيز الشمول المالى فى قطاع التأمين وارتفاع مؤشراته يؤدى الى زيادة صافى الربح وبالتبعية تحسن الاداء المالى لقطاع التامين فى السوق المصري.

٤/ نتائج وتوصيات الدراسة وافاق البحوث المستقبلية

٤/١ نتائج الدراسة:

- تعانى مصر من انخفاض فى مؤشرات الشمول حيث تأتى فى ذيل الدول العربية من حيث مؤشر الشمول المالى الاجمالي، وهذا لا يتناسب مع دور ومكانة مصر ولا يتماشى مع الجهود المبذولة لتحقيق مبادئ واهداف التنمية المستدامة الشاملة فى كل المجالات.
- انخفاض مساهمة قطاع التأمين فى الناتج المحلى الاجمالى حيث بلغ متوسط مؤشر العمق المالى لقطاع التأمين فى مصر 0.88% وهذه النسبة متواضعة جداً مقارنة بالمتوسط العالمى الذى بلغ 7%، بالرغم من وجود تحسن فى السنوات الاخيرة إلا انه ما زال بعيد عن المؤشر العالمي.
- انخفاض مؤشر الاتاحة المالية فى مصر حيث بلغ متوسط عدد الوسطاء لكل ١٠٠ ألف نسمة تقريباً ١٠ وسطاء خلال فترة الدراسة، هو قليل جداً بالمقارنة مع المتوسط العالمى حيث بلغ هذا المؤشر ١٢٠ وسيط لكل ١٠٠ ألف نسمة فى امريكا.
- بالرغم من انخفاض نسبة مؤشر الاستخدام المالى ومعدل انتشار التأمين حيث بلغ متوسط هذا المؤشر 1.67% خلال فترة الدراسة إلا ان هناك تحسن ملحوظ فى السنوات الاخيرة بفضل تعزيز الشمول المالى حيث بلغت هذه النسبة اقصاها عام ٢٠٢٢ بمقدار 2.64% .
- وجود علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين ابعاد / مؤشرات الشمول المالى والاداء المالى لقطاع التأمين فى مصر.
- يوجد تأثير ذات دلالة احصائية بين الشمول المالى بأبعاده المختلفة (معدل انتشار التأمين، العمق المالي، معدل الوصول) والاداء المالى لقطاع التأمين فى مصر.
- لا يوجد تأثير ذات دلالة احصائية لمتغير جودة الخدمة على الاداء المالي.

٤/٢ توصيات الدراسة:

لتعزيز الشمول المالى وتحسين مستوى الأداء المالى فى قطاع التأمين، نوصى ادارة شركات التأمين بما يلي:

- تطوير وترويج منتجات تأمينية مبسطة يسهل فهمها وشراؤها تستهدف الطبقات الاقل دخلاً تتسم بالمرونة وانخفاض التكلفة، مما يساهم فى تعزيز الشمول المالى بما يضمن تحسين الاداء المالى واستقراره.
- التوسع فى تحويل اساليب الدفع النقدية الى دفع الكترونى من خلال الحسابات الرسمية أو المحافظ الالكترونية.
- اصدار التغطيات التأمينية التأمينية بشكل الكترونى كلما أمكن ذلك، يساعد على تقليص الاجراءات الادارية وتخفيض تكلفة الخدمة والعمولات غير المبررة وهو ما يساهم بتعزيز الشمول المالى فى قطاع التأمين.
- التعاون مع البنوك ومقدمى الخدمات المالية الآخرين لدمج منتجات التأمين مع المنتجات المالية الأخرى بما يساهم فى الوصول الى مناطق جغرافية اكثر، وتوسعة دائرة المستفيدين من الخدمات والمنتجات التأمينية
- الاستثمار فى برامج التثقيف المالى ومحو الامية المالية لتوعية الناس على فهم منتجات التأمين وفوائدها فى تخفيض المخاطر التى يتعرض لها الافراد وممتلكاتهم بالتعاون مع المنظمات المجتمعية والجامعات والمدارس.
- تعزيز منتجات التأمين متناهى الصغر والتأمين الجماعى المصممة خصيصًا لتلبية الاحتياجات والقدرات المالية للأفراد ذوى الدخل المنخفض والمحرومين من التغطية التأمينية.
- وضع الضوابط المتعلقة بتيسير حصول العملاء على حقوقهم المالية فى حالة نشوء مطالبة فى وقت قصير، وسهولة حل النزاعات المختلفة التى تنشأ بين شركات التأمين والعملاء بما يعزز الثقة فى هذه الشركات.

٣/٤ افاق البحوث المستقبلية:

- دراسة تأثير الشمول المالى على الاداء الفنى لشركات التأمين.
- علاقة الشمول المالى بالاستقرار المالى والملاءة المالية لشركات التأمين.
- دور التحول الرقمى واستخدام التكنولوجيا المالية فى قطاع التأمين فى تحقيق أهداف الشمول المالي.

المراجع:

- الخواجة، مصطفى عبد المنعم و الكلزه، بسنت حمدي، ٢٠٢٠ "دور قواعد البيانات الاحصائية فى تحقيق الشمول المالى للعدالة الاجتماعية: دراسة حالة "، **المجلة العلمية للتجارة والتمويل**، المجلد ٤٠، العدد ٢.
- المهدي، شيماء عادل، ٢٠٢٣، "تقييم واقع الشمول المالى فى مصر باستخدام مؤشر مركب لأبعاد الشمول المالي"، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، المجلد٥٣، ع٢
- بوازنة، أيمن و حمدوش، وفاء، ٢٠٢٠، "الشمول المال أبعاده ومؤشرات قياسه العالمية: مؤشر Global Findex نموذجا"، **مجلة الإقتصاد الإسلامى العالمية**، ع٩٨.
- بن عيوش، محمد و حمو، عبدالله، ٢٠٢٣، "تعزيز الشمول المالى كآلية لتحقيق الاستقرار المالى فى الجزائر - مقارنة مع دول منطقة الشرق الاوسط وشمال إفريقيا MANA"، **مجلة التكامل الاقتصادي**، المجلد الحادى عشر، العدد ١.
- دراجي، انيس و مطرف، عواطف، ٢٠٢١، "دور شركات التأمين فى تعزيز الشمول المالى فى الجزائر- دراسة حالة شركة تأمين المحروقات CASH خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠١٩)-"، **مجلة البحوث فى العلوم المالية والمحاسبية**، المجلد السادس، العدد ٢.
- سعيدي، صبيرة و فلاق، صليحة ، ٢٠٢١، "تبنى الذكاء الاصطناعى فى شركات التأمين كآلية لتعزيز الشمول المالى – دراسة حالة شركة اكسا-"، **Revue Algérienne d'Economie de gestion**، Vol. 15, No. 01
- سعيدي، صبيرة و فلاق، صليحة، ٢٠٢٢، "تكنولوجيا البلوك تشين كمدخل لدعم نشاط شركات التأمين وتعزيز الشمول المالى فى الجزائر"، **مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية**، المجلد ٦، العدد ١.
- صديق، معاذ صفوت محمد ، ٢٠٢٢، " The Effect of Financial Inclusion on Banking Performance"، **مجلة الدراسات المالية والتجارية**، جامعة بنى سويف – كلية التجارة، عدد ٣.

- سليمان، اسامة ربيع ، ٢٠٠٨، **"التحليل الاحصائى للمتغيرات المتعددة باستخدام البرنامج Spss"، جامعة المنوفية**، توزيع المكتبة الاكاديمية، القاهرة.
- عيد، أمين عادل و حسب، عصام محمد ، ٢٠٢٢، "انعكاسات تفعيل الشمول المالى على ضوابط منح الائتمان بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى البيئة المصرية"، المجلة **العلمية للدراسات والبحوث المالىة والإدارية**، مج١٣ ،ع١ .
- غلاب، ياسر محمود و هاشم، محمد رجب، ٢٠٢١، " مبادرة الشمول المالى ودورها فى تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة جمهورية مصر العربية "، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، المجلد١٧، ع٢.
- فلاق صليحة و حمدى معمر، ٢٠١٩، "تعزيز الشمول المالى كمدخل استراتيجى لدعم الاستقرار المالى فى العالم العربي"، **مجلة التكامل الاقتصادي**، المجلد السابع، العدد ٤.
- قاسي، يسمينة و مزيان، توفيق، ٢٠٢٢، "دور وأهمية الشمول المالى فى تحقيق الاستقرار المالى والتنمية المستدامة – دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالى فى الجزائر والدول العربية-"، **مجلة المنهل الاقتصادي**، المجلد الخامس، العدد ١.
- كاظم، صفاء كريم ، ٢٠٠٩، " المقارنة بين تقديرات معالم نموذج الانحدار الخطى المتعدد باستخدام أسلوب OLS وأسلوب برمجة الأهداف الخطية "، **مجلة الإدارة والاقتصاد**، كلية العلوم، جامعة المثني، ع٧٧.
- كركار، مليكة، ٢٠١٩، "الشمول المالى هدف استراتيجى لتحقيق الاستقرار المالى فى الجزائر"، **مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية**، المجلد العاشر، العدد ٣ .
- عبدالقادر، هيثم محمد، ٢٠١٧ "استراتيجية الشمول المالى وآليات التنفيذ فى مصر"، **مجلة البحوث والدراسات التجارية**، جامعة بنها - كلية التجارة، المجلد٣٧، ع٤.
- مطاير، سامية، و شكوري، سيدى محمد، ٢٠٢٢، " أثر الشمول المالى على كفاءة البنوك فى الجزائر باستعمال نموذج DEA وتحليل Panel Tobit خلال الفترة 2012-2019"، **مجلـة إضافات اقتصادية**، المجلد٦، ع١.
- البنك الدولي: الشمول المالى يمثل عاملا رئيسيا فى الحد من الفقر وتعزيز الرخاء.

https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview

- نشرة الاتحاد المصرى للتأمين، عدد ١١٥، ٢٠١٧ – ٢٠٢١)

https://www.ifegypt.org/NewsDetails.aspx?Page_ID=1244&PageDetailID=1399

- Abdul Malik Tope, 2019, "Effect of Financial Inclusion on Performance of Small and Medium Scale Enterprises in Nigeria", **Master Dissertations**, Kwara State University, Nigeria
- Amrita, c. 2020, " Financial Inclusion: Information and communication technology diffusion and economic growth: a panel data analysis", **Information technology for development**, Vol.26, No.3.

- Auwal Musa, et al, (2015), "The Impact of Online Banking on the Performance of Nigerian Banking Sector", **International Conference on E-Commerce**.
- Fadi Shihadeh,(2018),"How individual's characteristics influence financial inclusion: evidence from MENAP", **International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management**, Volume. 11 ,No. 4.
- Iqra Ikram, Samreen Lohdo, (2015), "Impact of Financial Inclusion on Banks Profitability: An Empirical Study of Banking Sector of Pakistan", International **Journal of Management Sciences and Business Research**, Volume 4 ,No 10.
- Lisa Chauvet, Luc Jacolin, 20١٧, "Financial Inclusion, Bank Concentration, and Firm Performance", **World Development**, Vol. 97.
- Mirie Mwangi, 2015, "the Determinants of Financial Performance in General Insurance Companies in Kenya", **European Scientific Journal**, vol.11, No.1.
- Olaniyi Evans, 2018,"Connecting the poor: the internet, mobile phones and financial inclusion in Africa", **Digital Policy, Regulation and Governance**, Vol.20, No.6.
- Park c., Mercado j., 2018, " Financial Inclusion: New Measurement and cross- Country Impact Assessment", **ADB Economics Working Paper**, Series No. 539
- Sydney Chikalipah, 2017,"What determines financial inclusion in SubSaharan Africa?", **African Journal of Economic and Management Studies**, Vol.8, No.1.
- U. Gupta, and B. Agarwal, ٢٠٢٢, "Role Of Mobile Technology In Providing Financial Inclusion To MSMEs Of India", **ECS Transactions**, Vol.107, No.1.
- International Actuarial Association (IAA), 2014, "the Gap in Actuarial Services in Inclusive Insurance Markets". https://www.actuaries.org/LIBRARY/Papers/Paper_Inclusive_Insurance_Markets
- Industry Statistics - United States,"Insurance Brokers & Agencies in the USA", Number of Businesses 2004–2023, January, 2023.
  https://www.ibisworld.com/industry-statistics/number-of-businesses/insurance-brokers-agencies-united-states/
- sigma - World insurance: the recovery gains pace, 3/2021.
  https://www.swissre.com/institute/research/sigma-research.html
- Alliance for Financial Inclusion Policy Model, (2019), : AFI Core Set of Financial Inclusion Indicators.
  https://www.afi-global.org/wp-content/uploads/2020/07/AFI_PM_Core-Set_FINAL_2020_digital.pdf

ملاحق الدراسة:

ملحق رقم (١)

Correlations

		PROF	IPR	FD	AIPR	ISQ
Pearson Correlation	PROF	1.000	.957	.783	.572	-.578
	IPR	.957	1.000	.695	.436	-.560
	FD	.783	.695	1.000	.477	-.607
	AIPR	.572	.436	.477	1.000	-.278
	ISQ	-.578	-.560	-.607	-.278	1.000
Sig. (1-tailed)	PROF	.	.000	.000	.004	.004
	IPR	.000	.	.000	.027	.005
	FD	.000	.000	.	.017	.002
	AIPR	.004	.027	.017	.	.117
	ISQ	.004	.005	.002	.117	.
N		20	20	20	20	20

ملحق رقم (٢)

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	.957[a]	.917	.912	746807.48546	.917	198.307	1	18	.000	
2	.971[b]	.944	.937	632259.70599	.027	8.113	1	17	.011	1.215
3	.980[c]	.961	.954	540255.76368	.018	7.283	1	16	.016	1.977
4	.980[d]	.961	.951	557937.79941	.000	.002	1	15	.966	1.773

ا. Predictors: (Constant), IPR

). Predictors: (Constant), IPR, FD

:. Predictors: (Constant), IPR, FD, AIPR

l. Predictors: (Constant), IPR, FD, AIPR, ISQ

ة. Dependent Variable: PROF

ملحق رقم (٣)

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	110600302791923.70	1	110600302791923.70	198.307	.000b
	Residual	10038985566034.043	18	557721420335.225		
	Total	120639288357957.75	19			
2	Regression	113843498649102.30	2	56921749324551.150	142.393	.000c
	Residual	6795789708855.447	17	399752335815.026		
	Total	120639288357957.75	19			
3	Regression	115969267714908.40	3	38656422571636.130	132.441	.000d
	Residual	4670020643049.343	16	291876290190.584		
	Total	120639288357957.75	19			
4	Regression	115969869537866.88	4	28992467384466.720	93.135	.000e
	Residual	4669418820090.876	15	311294588006.058		
	Total	120639288357957.75	19			

ملحق رقم (٤)

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coef. Beta	t	Sig.	Correlations			Collinearity Statistics	
		B	Std. Error				Zero-order	Partial	Part	Tolerance	VIF
1	(Constant)	-6132227.875	639207.442		-9.593	.000					
	IPR	5201681.989	369380.787	.957	14.082	.000	.957	.957	.957	1.000	1.000
2	(Constant)	-8118030.307	882563.421		-9.198	.000					
	IPR	4341374.228	434768.577	.799	9.985	.000	.957	.924	.575	.517	1.933
	FD	3872086.373	1359420.933	.228	2.848	.011	.783	.568	.164	.517	1.933
3	(Constant)	-9120699.201	840689.743		-10.84	.000					
	IPR	4173166.609	376695.040	.768	11.078	.000	.957	.941	.545	.503	1.987
	FD	2996600.741	1206052.377	.176	2.485	.024	.783	.528	.122	.480	2.084
	AIPR	201040.907	74494.773	.153	2.699	.016	.572	.559	.133	.751	1.331
4	(Constant)	-9194617.389	1892087.711		-4.860	.000					
	IPR	4177552.191	401606.878	.769	10.402	.000	.957	.937	.528	.472	2.118
	FD	3018183.189	1338757.119	.178	2.254	.040	.783	.503	.115	.415	2.407
	AIPR	200843.059	77064.392	.153	2.606	.020	.572	.558	.132	.749	1.336
	ISQ	91607.746	2083452.507	.003	.044	.966	-.578	.011	.002	.593	1.687

a. Dependent Variable: PROF